التَّعْرِيفَاتُ الزَّرُّوقِيَّة
لِلْحَقَائِقِ الصُّوفِيَّة

التَّعْرِيفَاتُ الزَّرُّوقِيَّة لِلْحَقَائِقِ الصُّوفِيَّة

جَمْعُ وتَرْتِيب

نزار حمَّادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

الْإِهْدَاء

إلى حبيبنا في الله سُموّ الشيخ

سالم القاسمي

شكراً له على تسبُّبِه في جَمع وصدور هذه الرسالة الفريدة

وفقني الله وإياه وجميع المسلمين للاستفادة بما فيها

والانتفاع بمعانيها

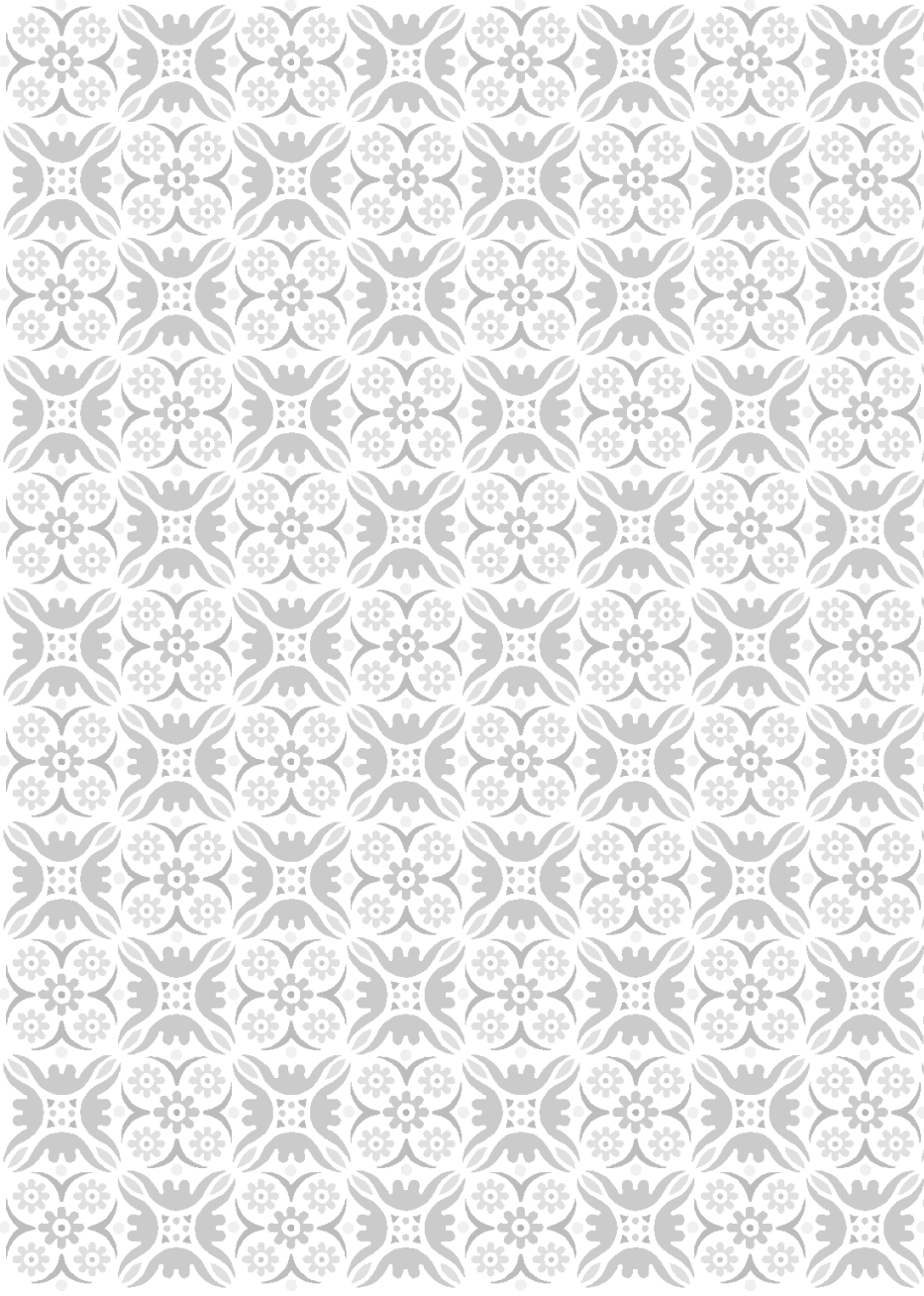

الحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يَجِبُ لِجَلَالِهِ وَعَظِيمِ مَجْدِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّنَا الكَرِيمِ وَعَبْدِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الكِرَامِ وَحِزْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ أَرْفَعَ المَطَالِبِ وَأَسْنَاهَا، وَأَنْفَعَ المَآرِبِ وَأَعْلَاهَا: تَحْلِيَةُ النَّفْسِ بِحَقَائِقِ العُلُومِ وَالمَعَارِفِ، وَتَحْصِيلُ مَا فِيهَا مِنَ الدَّقَائِقِ وَاللَّطَائِفِ، لَا سِيَّمَا عُلُومُ الشَّرِيعَةِ المُحَمَّدِيَّةِ، وَقَوَاعِدُ المِلَّةِ الحَنِيفِيَّةِ، وَأَهَمُّهَا سِتَّةُ عُلُومٍ هِيَ أُصُولُ الدِّينِ، وَأُصُولُ الفِقْهِ، وَالفِقْهُ، وَالحَدِيثُ، وَالتَّفْسِيرُ، وَالتَّصَوُّفُ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَجَلَّ تِلْكَ العُلُومِ مَا اسْتَنَدَ إِلَى قَوَاعِدِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنْتَجَ لِحَامِلِيهِ صَحِيحَ العَمَلِ، وَأَثْمَرَ لَهُمُ الاسْتِقَامَةَ، وَأَوْرَثَهُمْ خَشْيَةَ اللهِ تَعَالَى، وَكُلُّ تِلْكَ الخَوَاصِّ ثَابِتَةٌ لِعِلْمِ التَّصَوُّفِ الَّذِي لَا يُحَصِّلُهُ إِلَّا مَنْ لَازَمَ العُلَمَاءَ، وَاتَّبَعَ الفُقَهَاءَ، وَأَخَذَ فِي كُلِّ أُمُورِهِ بِمَا بَانَ رُشْدُهُ، وَتَرَكَ مَا لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ، جَرْيًا عَلَى قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ

أَحْسَنَهُۥ﴾ [الزمر: ١٨] ، وَلِذَا كَانَ القَائِمُونَ بِالتَّصَوُّفِ هُمُ العُلَمَاءَ عَلَى الحَقِيقَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] ،

قَالَ الإِمَامُ السُّهْرَوَرْدِيُّ (ت٦٣٢هـ): «الصُّوفِيَّةُ أَحْيَوْا سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُمْ وُفِّقُوا فِي بِدَايَتِهِمْ لِرِعَايَةِ أَقْوَالِهِ، وَفِي وَسَطِ حَالِهِمُ اقْتَدَوْا بِأَعْمَالِهِ، فَأَثْمَرَ لَهُمْ ذَلِكَ أَنْ تَحَقَّقُوا فِي نِهَايَاتِهِمْ بِأَخْلَاقِهِ، وَتَحْسِينُ الأَخْلَاقِ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بَعْدَ تَزْكِيَةِ النَّفْسِ، وَطَرِيقُ التَّزْكِيَةِ بِالإِذْعَانِ لِسِيَاسَةِ الشَّرْعِ»(١).

وقَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ ابْنُ عَبَّادٍ الرُّنْدِيُّ الفَاسِيُّ (ت٧٩٢هـ): «إِنَّ التَّصَوُّفَ هُوَ مُقْتَضَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ تَصَوَّفَ فَقَدْ أَقَامَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَنْ عَمِلَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَقَدْ تَصَوَّفَ، وَمَنْ لَمْ يَتَصَوَّفْ لَمْ يُقِمِ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَتَصَوَّفْ، الاطِّرَادُ وَالانْعِكَاسُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ شَكٌّ وَلَا الْتِبَاسٌ عِنْدَ العُقَلَاءِ وَالأَكْيَاسِ»(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مَخْلُوفٍ الشَّابِّيُّ المُتَوَفَّى بالقَيْرَوانِ سَنَة (٨٨٧هـ): «طَرِيقَةُ التَّصَوُّفِ هِيَ تَحْكِيمُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ظَاهِراً وَبَاطِناً بِمُرَاعَاةِ قَلْبِكَ، وَحِفْظِ حَوَاسِّكَ، حَتَّى إِنَّكَ لَا تَتَحَرَّكُ وَلَا تَسْكُنُ إِلَّا وَأَنْتَ فِي ذَلِكَ مُلَازِمٌ لِلْعِلْمِ، نَاظِرٌ بِبَصِيرَتِكَ لِأَمْرِ اللهِ لَكَ، مُسْتَجِيبٌ

(١) عوارف المعارف (ص١٤٦).

(٢) الرسائل الكبرى (ص٤٠٠).

لِدَعْوَةِ نَبِيِّكَ، بِحَيْثُ تَكَادُ تَسْمَعُ قَوْلَهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]»[(١)].

وَمِنْ هُنَا اهْتَمَّ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ خُصُوصًا بِعِلْمِ التَّصَوُّفِ تَأْصِيلًا وَتَفْرِيعًا، وَرَتَّبُوا أَبْوَابَهُ وَفُصُولَهُ، وَبَحَثُوا قَضَايَاهُ وَمَسَائِلَهُ، وَحَرَّرُوا مَبَادِئَهُ وَقَوَاعِدَهُ، وَحَدُّوا حَقِيقَتَهُ وَحَقَائِقَهُ، وَعَرَّفَهُ بَعْضُهُمْ بِالعِلْمِ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ صَلَاحُ القَلْبِ وَصَلَاحُ سَائِرِ الحَوَاسِّ، وَكَيْفِيَّةُ تَرَقِّي الإِنْسَانِ فِي مَدَارِجِ السَّعَادَةِ وَالكَمَالِ، وَتُعْرَفُ بِهِ الأُمُورُ العَارِضَةُ لَهُمْ فِي دَرَجَاتِهِمْ، كُلُّ ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى القَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ وبِقَدْرِ الطَّاقَةِ البَشَرِيَّةِ، وَعَلَى تَحْقِيقِ هَذِهِ المَقَاصِدِ تَدُورُ أَحْكَامُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ السَّنِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَتْ قَضَايَا عِلْمِ التَّصَوُّفِ مُشْتَمِلَةً عَلَى أَطْرَافٍ حُكْمِيَّةٍ كَسَائِرِ القَضَايَا العِلْمِيَّةِ، وَكَانَ الوُصُولُ إِلَى أَحْكَامِهَا مَوْقُوفًا عَلَى تَصَوُّرِ أَطْرَافِهَا؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ رَدًّا أَوْ قَبُولًا فَرْعٌ عَنْ كَوْنِهِ مَعْقُولًا، تَوَجَّهَتْ عِنَايَةُ بَعْضِ العُلَمَاءِ إِلَى تَعْرِيفِ الحَقَائِقِ الصُّوفِيَّةِ الَّتِي صَارَتْ مُصْطَلَحَاتٍ مُتَدَاوَلَةً بَيْنَهُمْ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ فَهْمُ مَقْصُودِهِمْ إِلَّا بِالوُقُوفِ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَمِنْ أَوَّلِهِمْ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ (ت٤١٢هـ) فِي رِسَالَتِهِ «**تَفْسِيرُ أَلْفَاظِ الصُّوفِيَّةِ**»[(٢)]، والإِمَامُ الأُسْتَاذُ

(١) مجموع الفضائل في سر منافع الرسائل في بداية الطريق لأهل التحقيق، ص٥٨، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم ١٨٠٣٩.

(٢) وهي منشورة ضمن مجموع رسالة السلمي (ص ٣١ ـ٣٥).

أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الكَرِيمِ القُشَيْرِيُّ (ت ٤٦٥هـ) الَّذِي أَلَّفَ كِتَابَ: «**عِبَارَاتِ الصُّوفِيَّةِ وَمَعَانِيهَا**»، عَرَّفَ فِيهِ ثَمَانِيَةً وَتِسْعِينَ حَقِيقَةً مِنْ حَقَائِقِ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، وَوَضَعَ أَيْضًا رِسَالَتَهُ المُسَمَّاةَ بِـ«**مَنْثُورِ الخِطَابِ فِي مَشْهُورِ الأَبْوَابِ**»، قَالَ فِي أَوَّلِهَا: هَذِهِ أَلْفَاظٌ تُخْبِرُ عَنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ، وَفِي نُسْخَةٍ: عَنْ أَوْصَافِ أَهْلِ الصَّفْوَةِ[1].

وَمِنَ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمْ جُهُودٌ قَيِّمَةٌ فِي خِدْمَةِ عِلْمِ التَّصَوُّفِ السُّنِّي وَتَعْرِيفِ الكَثِيرِ مِنْ حَقَائِقِهِ الشَّيْخُ الإِمَامُ أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ زَرُّوقٌ الفَاسِيُّ (ت٨٩٩هـ) رحمه الله، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ وأَهَمِّيَّةِ الاصْطِلَاحَاتِ عُمُومًا وَالصُّوفِيَّةِ خُصُوصًا فِي غَيْرِ مَا وَاحِدٍ مِنْ كُتُبِهِ.

فَمِنْهَا قَوْلُهُ رحمه الله: «الاصْطِلَاحُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ وَيُشْعِرُ بِحَقِيقَتِهِ وَيُنَاسِبُ مَوْضُوعَهُ وَيُعَيِّنُ مَدْلُولَهُ، مِنْ غَيْرِ لَبْسٍ وَلَا إِخْلَالٍ بِقَاعِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَا عُرْفِيَّةٍ، وَلَا رَفْعِ مَوْضُوعٍ أَصْلِيٍّ وَلَا عُرْفِيٍّ، وَلَا مُعَارَضَةِ فَرْعٍ حُكْمِيٍّ وَلَا مُنَاقَضَةِ وَجْهٍ حِكْمِيٍّ، مَعَ إِعْرَابِ لَفْظِهِ وَتَحْقِيقِ ضَبْطِهِ: لَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ»[2].

وَمِنْهَا قَوْلُهُ رحمه الله: «مَعْرِفَةُ الاصْطِلَاحَاتِ الحَدِيثِيَّةِ وَالفِقْهِيَّةِ وَغَيْرِهَا لَازِمٌ بِكُلِّ حَالٍ، لَا سِيَّمَا اصْطِلَاحُ الصُّوفِيَّةِ، فَإِنَّهُ مُهِمٌّ؛ لِغَرَابَةِ أَلْفَاظِهِ،

(١) أربع رسائل للقشيري (ص٦٠).

(٢) تأسيس القواعد والأصول (ص٢٧).

وَدَلَالَتِهِ عَلَى مَعَانِيهِ الوَاضِحَةِ المَعْرُوفَةِ عِنْدَهُمْ، الَّتِي مَنْ جَهِلَهَا اعْتَرَضَ بِالبَاطِلِ، أَوْ بَقِيَ جِيدُهُ مِنَ التَّحْقِيقِ عَاطِلًا، فَمَعْرِفَةُ الاصْطِلَاحَاتِ لَازِمٌ بِكُلِّ حَالٍ»[1].

وَمِنْهَا قَوْلُهُ رحمه الله: «مَعْرِفَةُ الاصْطِلَاحِ مُهِمٌّ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ الفَهْمُ وَالتَّفْهِيمُ، وَبِهِ يُتَصَوَّرُ التَّعَلُّمُ وَالتَّعْلِيمُ، وَفِيهِ مَا يَخُصُّ وَيَعُمُّ»[2].

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفْرِدْ ذَلِكَ بِتَأْلِيفٍ مُسْتَقِلٍّ، وَلَكِنَّهُ بَثَّ تَعْرِيفَاتِهِ فِي الكَثِيرِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ، لَا سِيَّمَا فِي شُرُوحِهِ العَدِيدَةِ عَلَى الحِكَمِ العَطَائِيَّةِ، فَحَاوَلْتُ تَتَبُّعَهَا وَاسْتِخْرَاجَهَا، فَظَهَرَ لِي أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الجَمْعَ وَالتَّرْتِيبَ، فَجَمَعْتُهَا ورَتَّبْتُهَا عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ، وَعَزَوْتُ كُلَّ تَعْرِيفٍ إِلَى مَصْدَرِهِ مِنْ كُتُبِهِ وَرَسَائِلِهِ.

هَذَا، وَأَرْجُو مِنَ اللهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ نَافِعًا لِطُلَّابِ العِلْمِ، وَأَنْ يُسْهِمَ فِي دِرَاسَةِ الجُهُودِ المُتَمَيِّزَةِ لِلشَّيْخِ الإِمَامِ أَحْمَدَ زَرُّوقٍ رحمه الله الَّتِي خَدَمَ بِهَا عِلْمَ التَّصَوُّفِ السُّنِّيِّ عَلَى وَجْهِ الخُصُوصِ بِأَعْمَالٍ لَمْ يُسْبَقْ إِلَيْهَا، لَا سِيَّمَا كِتَابُهُ الجَلِيلُ المُنْقَطِعُ النَّظِيرِ المُسَمَّى بِـ«**تَأْسِيسِ القَوَاعِدِ وَالأُصُولِ وَتَحْصِيلِ الفَوَائِدِ لِذَوِي الوُصُولِ**»، وَهُوَ المَعْرُوفُ اخْتِصَارًا بِاسْمِ «**قَوَاعِدِ التَّصَوُّفِ**».

(١) عدة المريد الصادق (ص١٨٦).

(٢) اغتنام الفوائد (ص ٣٣).

بَقِيَ لِي فِي خَاتِمَةِ هَذَا التَّقْدِيمِ الوَجِيزِ أَنْ أُشِيرَ إِلَى صُعُوبَةِ الوُصُولِ إِلَى تَعْرِيفِ بَعْضِ الحَقَائِقِ الصُّوفِيَّةِ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا تَعُودُ إِلَى أُمُورٍ وِجْدَانِيَّةٍ وَأَذْوَاقٍ رُوحَانِيَّةٍ وَأَحْوَالٍ نَفْسِيَّةٍ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ هَذِهِ الدَّرَجَاتِ وَالمَقَامَاتِ كَمَا هُوَ حَقُّهُ صَعْبُ المَرَامِ لِأَنَّ العِبَارَاتِ قَدْ لَا تَفِي بِوَصْفِهَا، فَإِنَّهَا لَمْ تُوضَعِ ابْتِداءً لَهَا، بَلْ قَدْ تُوجِبُ مَزِيدَ خَفَائِهَا كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الرُّوْذَبَارِيُّ (ت٣٢٢هـ) رحمه الله إِذْ قَالَ: «**عِلْمُنَا هَذَا إِشَارَةٌ، فَإِذَا صَارَ عِبَارَةً خَفِيَ**»، وَقَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ رضي الله عنه: «لَيْسَ كُلُّ سَائِلٍ تَصِحُّ إِجَابَتُهُ، وَلَا كُلُّ عِلْمٍ يُذْكَرُ، وَلَا كُلُّ مَشْهُودٍ يُعَبَّرُ عَنْهُ، بَلْ مَدَارِكُ الشُّهُودِ يَضِيقُ عَنْهَا نِطَاقُ النُّطْقِ بِالإِشَارَةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ تَعْرِيفُهَا بِالعِبَارَةِ؟!»[1]، وَهَذَا مَا حَمَلَ بَعْضَهُمْ لِأَنْ يَقُولَ: حَقَائِقُ التَّصَوُّفِ هِيَ مَا يُعْرَفُ بِالذَّوْقِ، وَلَا يُمْكِنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا فَتُدْرَس.

لَكِنَّ هَذَا لَمْ يَمْنَعِ العُلَمَاءَ الرَّبَّانِيِّينَ الرَّاسِخِينَ فِي مَقَامَاتِ اليَقِينِ كَالشَّيْخِ الإِمَامِ زَرُّوقٍ رضي الله عنه مِنَ الاجْتِهَادِ فِي الكَشْفِ عَنْ تِلْكَ المَعَانِي وَالتَّعْبِيرِ عَنْهَا بِمَا يُنَاسِبُهَا مِنَ المَبَانِي، كُلُّ ذَلِكَ بِشُرُوطِهِ المُعْتَبَرَةِ وَقَوَاعِدِهِ المُقَرَّرَةِ، وَقَدْ بَيَّنَهَا رحمه الله بِقَوْلِهِ: «المُتَمَكِّنُ قَدْ غَلَبَ عَلَى حَالِهِ، وَحَكَمَ عَلَى حَقَائِقِهِ، وَفَرَغَ مِنْ تَهْذِيبِ نَفْسِهِ، فَتَفَرَّغَ لِهِدَايَةِ غَيْرِهِ، فَصَارَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَوْ مَنْدُوبًا لَهُ، ثُمَّ هُوَ لَمْ يَجْرِ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ الأَمْرِ بِهِ.

---

(١) الشرح الثالث على الحكم، (ص ١٢٢).

وَالمُكْنَةُ: التَّمَكُّنُ فِي المَعْرِفَةِ وَحُصُولُ المَكَانَةِ فِيهَا بِحَيْثُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ عَوَارِضُ التَّقَلُّبِ وَإِنْ عَارَضَتْهُ، وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ القَلْبِ وَالسِّرِّ وَالرُّوحِ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ حَالِهِ الَّذِي يُبْدِيهِ.

ثُمَّ يَتَعَيَّنُ عَلَى ذِي المُكْنَةِ عِنْدَ قَصْدِ الهِدَايَةِ أَنْ يُرَاعِيَ فِي تَعْبِيرِهِ حَقَّ نَفْسِهِ وَحَقَّ المُخَاطَبِ وَحُقُوقَ عَامَّةِ أَهْلِ الطَّرِيقِ أَوْ غَيْرِهِمْ إِنْ وَسِعَهُ ذَلِكَ:

* **فَأَمَّا حَقُّ نَفْسِهِ** بِأَنْ لَا يُعَبِّرَ إِلَّا عَن مَّا هُوَ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ وَمُتَحَقِّقٌ بِهِ.

* **وَأَمَّا حَقُّ المُخَاطَبِ** بِأَنْ يَأْتِيَهُ بِذَلِكَ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ وَذَوْقِهِ وَفَهْمِهِ وَعِلْمِهِ، دُونَ اتِّسَاعٍ وَلَا ضِيقٍ؛ لِيَنْتَفِعَ بِهِ، وَإِلَّا تَشَتَّتَ فِي التَّوَسُّعِ وَحَرِجَ فِي الضِّيقِ.

* **وَأَمَّا حَقُّ الغَيْرِ** بِأَنْ يُعَبِّرَ بِعِبَارَةٍ تُفِيدُ العَامَّ فِي عُمُومِهِ، وَلَا تَدْفَعُ الخَاصَّ عَنْ خُصُوصِهِ، وَتَكُونُ سَالِمَةً مِنَ الإِيهَامِ وَالإِبْهَامِ حَتَّى لَا يَقَعَ إِنْكَارٌ وَلَا اعْتِرَاضٌ[1].

فَهَذِهِ الشُّرُوطُ المُهِمَّةُ وَالضَّوَابِطُ الدَّقِيقَةُ قَدْ رَاعَاهَا الإِمَامُ زَرُّوقٌ فِي تَعْرِيفِهِ لِلْحَقَائِقِ الصُّوفِيَّةِ وَتَعْبِيرِهِ عَنْهَا، فَرَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مُسْتَقَرَّهُ وَمَأْوَاهُ، وَأَلْحَقَنَا بِهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ

(١) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٨٢ ـ ٣٨٣).

وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، مِنْ غَيْرِ سَابِقِ مِحْنَةٍ وَلَا عِقَابٍ، بِجَاهِ حَبِيبِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاحِبِ الشَّفَاعَةِ العُظْمَى عِنْدَ رَبِّ الأَرْبَابِ.

وَلْنَخْتِمْ هَذَا التَّقْدِيمَ بِدُعَاءِ الشَّيْخِ الإِمَامِ زَرُّوقٍ لِلْمُعْتَنِي بِكُتُبِهِ وَالمُسْتَفِيدِ مِنْهَا وَهُوَ قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ انْفَعْ بِفَضْلِكَ قَاصِدَ هَذَا الكِتَابِ بِقَصْدِهِ، وَأَعِنْهُ عَلَى مَا يَرُومُهُ مِنْكَ مِنْ صَالِحِ شَأْنِهِ، وَاجْعَلْهُ عَامَّ النَّفْعِ فِي بَابِهِ، كَثِيرَ الإِفَادَةِ لِطُلَّابِهِ، وَحَلِّهِ بِفَضْلِكَ بِحِلْيَةِ القَبُولِ بَيْنَ الخَلْقِ، وَاجْعَلْ قَارِئَهُ وَكَاتِبَهُ وَمُؤَلِّفَهُ وَمَنَ سَعَى فِيهِ بِأَدْنَى سَعْيٍ عِنْدَكَ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ، وَاخْصُصْهُ بِالعَافِيَةِ وَالكَرَامَةِ حَيْثُ حَلَّ مِنَ البِلَادِ، وَاجْعَلْهُ بِفَضْلِكَ رَحْمَةً لِكُلِّ مَنْ لَابَسَهُ مِنَ العِبَادِ، وَأَخْلِصْ فِيهِ نِيَّةَ الجَمِيعِ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِمَّنْ أَضَاعَ عَمَلَهُ بِالمُرَاءَاتِ وَالتَّسْمِيعِ، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا حَاسِداً وَلَا جَاحِداً، وَلَا تَفْضَحْ مِنَّا وَلَدًا وَلَا وَالِدًا، وَاكْنُفْنَا بِإِحْسَانِكَ مَا أَحْيَيْتَنَا، فَإِنَّه لَا غِنًى لَنَا عَنْكَ، وَأَنْتَ الغَنِيُّ بِكُلِّ حَالٍ عَنَّا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

كتبه

نِزَارْ حَمَّادِي

تونس في ١٠ شعبان سنة ١٤٣٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بَابُ الألِف

* **الاتِّصَالُ**: هُوَ الوُصُولُ إِلَى العِلْمِ بِهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ الجَلَالُ وَالعَظَمَةُ، حَتَّى يَنْتُجَ عَنْ ذَلِكَ إِجْلَالٌ وَتَعْظِيمٌ يَسْرِي فِي كُلِّيَّةِ العَبْدِ عَلَى حَسَبِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ العَظَمَةِ وَالجَلَالِ، فَيَجْرِيَ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ عَلَى حُكْمِهِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ. وَلَهُ فِي ذَلِكَ مِرَاتِبُ تَفْصِيلِيَّةٌ لَا تَتَنَاهَى فِي دَارِ الآخِرَةِ الأَبَدِيَّةِ، فَضْلًا عَنْ هَذِهِ الدَّارِ الدَّنِيَّةِ[1].

* **الأَحْوَالُ**: مَا حَلَّ بِالقَلْبِ مِنْ حَقَائِقِ المَعَارِفِ ثُمَّ ارْتَحَلَ[2].

* **الأَحْوَالُ**: الحَرَكَاتُ القَلْبِيَّةُ الَّتِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا وُجُودُ الإِكْرَامِ فِي الحَالِ[3].

* **الأَحْوَالُ**: حَرَكَاتُ القُلُوبِ وَمَعَارِفُهَا المُؤَثِّرَةُ فِيهَا[4].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٧٦).
(٢) شرح المباحث (ص١٧٩).
(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٤٥).
(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣١٥).

* **الإِخْلَاصُ**: تَفْرِيدُ المَعْبُودِ بِالعِبَادَةِ[١].

* **الإِخْلَاصُ**: إِفْرَادُ الوَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى دُونَ مَا سِوَاهُ فِي قَصْدِ العَمَلِ[٢].

* **الإِخْلَاصُ**: إِفْرَادُ الحَقِّ بِالتَّوَجُّهِ[٣].

* **الأَدَبُ**: هُوَ القِيَامُ بِالحُقُوقِ عَلَى نَعْتِ الغِنَى عَنْ كُلِّ مَخْلُوقٍ، رُجُوعًا إِلَى تَرْكِ الاخْتِيَارِ، وَقِيَامًا بِنَعْتِ اللَّجَإِ وَالانْكِسَارِ[٤].

* **الأَدَبُ**: حِفْظُ الحُرْمَةِ عَلَى بِسَاطِ الخِدْمَةِ[٥].

* **الإِذْنُ الذَّوْقِيُّ**: هُوَ قِيَامُ خَاطِرٍ لَا يُمْكِنُ رَدُّهُ، وَلَا يَسْتَنِدُ إِلَى هَوًى، وَلَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ[٦].

* **الإِذْنُ الذَّوْقِيُّ**: هُوَ قُوَّةٌ يَجِدُهَا الوَلِيُّ مِنْ نَفْسِهِ تَحْمِلُهُ عَلَى الإِقْدَامِ وَالإِحْجَامِ فِيمَا يُوَافِقُ الإِذْنَ الشَّرْعِيَّ بِوَجْهٍ، لَا فِيمَا يُخَالِفُهُ[٧].

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٤١).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٦٧).

(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٨٧).

(٤) الشرح الثالث على الحكم (ص١٧٧).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٤٩) قال الشيخ زروق ﷺ: «تَحْقِيقِ الأَدَبِ فِي الحَضْرَةِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :إِقَامَةِ الفَرْضِ، وَالإِعْرَاضِ عَنِ الخَلْقِ، وَإِيثَارِ الصِّدْقِ النَّاشِئِ عَنْ تَحَقِيقِ العُبُودِيَّةِ المُوجِبِ لِلتَّعَلُّقِ بِالرُّبُوبِيَّةِ». (الشرح الثالث على الحكم، ص١٧٦).

(٦) الشرح الثالث على الحكم (ص٣١٦).

(٧) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٦٨).

* **الأَزَلُ**: القِدَمُ الَّذِي لَا مُفْتَتَحَ لَهُ[١].

* **الاسْتِدْرَاجُ**: تَوَاتُرُ المِنَّةِ بِغَيْرِ خَوْفِ الفِتْنَةِ[٢].

* **الاسْتِدْرَاجُ**: ظَاهِرٌ مَضْبُوطٌ، وَسِرٌّ بِالأَغْيَارِ مَنُوطٌ[٣].

* **الاسْتِدْرَاجُ**: لِسَانٌ مُنْطَلِقٌ، وَقَلْبٌ مُفْتَرِقٌ[٤].

* **الاسْتِدْرَاجُ**: كُمُونُ المِحْنَةِ فِي عَيْنِ المِنَّةِ[٥].

* **الاسْتِقَامَةُ**[٦]: الاسْتِوَاءُ فِي اتِّبَاعِ الحَقِّ عَلَى مَنْهَجِ السَّدَادِ مِنْ

---

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص ٣١٥) ونفس التعريف في الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣١٥).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص ١٧٧) قال الشيخ زَرُّوق ﷺ: «مِنْ أَمَارَةِ الاسْتِدْرَاجِ: رُكُوبُ السَّيِّئَةِ، وَالاغْتِرَارُ بِزَمَانِ المُهْلَةِ، وَحَمْلُ تَأْخِيرِ العُقُوبَةِ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الوُصْلَةِ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ١٨١).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (١٧٧).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (١٧٧).

(٥) الشرح السابع عشر على الحكم (ص١٢٢).

(٦) قال الشيخ **زَرُّوقٌ** ﷺ: الاسْتِقَامَةُ الكَامِلَةُ: هِيَ الاسْتِوَاءُ فِي اتِّبَاعِ الحَقِّ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَلَى المَنْهَجِ السَّوِيِّ بِلَا عِلَّةٍ، فَهِيَ إِذًا تَوْبَةٌ بِلَا إِصْرَارٍ، وَعَمَلٌ بِلَا فُتُورٍ، وَإِخْلَاصٌ بِلَا الْتِفَاتٍ، وَيَقِينٌ بِلَا تَرَدُّدٍ، وَاسْتِسْلَامٌ بِلَا مُنَازَعَةٍ، وَتَفْوِيضٌ بِلَا تَدْبِيرٍ، وَتَوَكُّلٌ بِلَا وَهَنٍ. (الشرح السابع عشر، ص ٢٧٥)
وَقَالَ ﷺ: «كُنْ طالِبَ الاسْتِقَامَةِ، وَلَا تَكُنْ صَاحِبَ كَرَامَةٍ؛ فَإِنَّ مَوْلَاكَ يُطَالِبُكَ بِالاسْتِقَامَةِ، وَنَفْسُكَ تَهْتَزُّ لِطَلَبِ الكَرَامَةِ، وَلَأَنْ تَكُونَ بِحَقِّ رَبِّكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِحَظِّ نَفْسِكَ». (الشرح الخامس عشر، ص ٢٤٤). =

غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلَا تَفْرِيطٍ[1].

* **الاسْتِقَامَةُ**: مُوَافَقَةُ اللهِ فِي السِّرِّ وَالعَلَانِيَةِ[2].

* **الاسْتِقَامَةُ**: هِيَ التَّخَلُّقُ بِالكَمَالَاتِ، وَالتَّحَقُّقُ بِالحَالَاتِ[3].

* **الأَسْرَارُ**: لَطَائِفُ العُلُومِ العِرْفَانِيَّةِ وَالفُهُومِ المَوْهِبِيَّةِ[4].

* **الإِشَارَةُ**: كَوْنُ العَبْدِ مُتَعَلِّقًا بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ حَتَّى تَكُونَ أَحْوَالُهُ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ النَّوْعُ حَالًا وَعَمَلًا وَقَوْلًا[5].

= وَقَالَ ﷺ: «مَقَامُ الاسْتِقَامَةِ أَوَّلُهُ مُلَازَمَةُ ظَاهِرِ السُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ وَلَا زِيَادَةٍ، وَآخِرُهُ شُهُودُ المِنَّةِ فِي كُلِّ وِرْدٍ وَصَدَرٍ، مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةٍ أَلْبَتَّةَ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٤٢٥).

وَقَالَ ﷺ: «الِاسْتِقَامَةُ فِي الفَرَائِضِ: بِالْتِزَامِ التَّقْوَى، وَنَفْيِ العَوَارِضِ، فَتَقْوَاهَا إِقَامَةُ الوَاجِبِ لَهَا مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ، وَنَفْيُ العَوَارِضِ بِنَفْيِ المَكْرُوهَاتِ وَفِعْلِ وَجْهِ الكَمَالِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِالوَرَعِ فِي الِاتِّبَاعِ، وَتَرْكِ العَمَلِ بِمَا فِيهِ تَرَخُّصٌ وَابْتِدَاعٌ». (إعانة المتوجه المسكين، ص ٧٧).

وَقَالَ ﷺ: «الِاسْتِقَامَةُ فِي العَادَاتِ بِتَرْكِ الدَّنَاءَاتِ شَرْعاً وَمُرُوءَةً فِي جَمِيعِ الحَالَاتِ، فَكُلُّ مَا يَذُمُّهُ الشَّرْعُ، أَوْ يَأْنَفُ مِنْهُ الطَّبْعُ، فَالْاِسْتِقَامَةُ فِيهِ بِتَرْكِهِ، تَنْزِيهاً لِلْهِمَّةِ، لَا تَكَبُّراً عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ مِنَ الأُمَّةِ». (إعانة المتوجه المسكين، ص ٨٠).

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٢٨).

(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٥٩).

(٣) شرح حزب البحر (ص٩٦).

(٤) الشرح الثالث على الحكم (ص١٣٣).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٤٦).

* **الاصْطِلَامُ**: نَعْتُ وَلَهٍ يَرِدُ عَلَى القَلْبِ فَيُوجِبُ الدَّهَشَ وَالقَهْرَ وَالتَّحَيُّرَ بِقُوَّةِ سُلْطَانِهِ(١).

* **الاصْطِلَامُ**: الغَيْبَةُ عَنِ الشَّاهِدِ بِالمَشْهُودِ؛ لِمَا يُوَاجِهُهُ القَلْبُ مِنْ عَظَمَةِ المَشْهُودِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ مُتَّسَعٌ لِغَيْرِهِ(٢).

* **الأَعْمَالُ**: الحَرَكَاتُ الجِسْمَانِيَّةُ الَّتِي تَرَتَّبَ عَلَيْهَا وُجُودُ الجَزَاءِ فِي الآجِلِ وَالمَآلِ(٣).

* **الأَغْيَارُ**: هُوَ كُلُّ شَيْءٍ سِوَى اللهِ تَعَالَى، مِنْ نَفْسٍ أَوْ دُنْيَا أَوْ خَلْقٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ(٤).

* **الإِنْصَافُ**: الاعْتِرَافُ بِالحَقِّ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ(٥).

* **الأَنْوَارُ**: التَّجَلِّيَاتُ العِرْفَانِيَّةُ والوَارِدَاتُ الإِلَهِيَّةُ الَّتِي يَنْكَشِفُ بِهَا الحَقُّ وَالبَاطِلُ عِنْدَ تَجَلِّيهَا(٦).

* **الأَنْوَارُ**: هِيَ العُلُومُ وَالمَعَارِفُ الَّتِي تَتَجَلَّى فِيهَا مَعَانِي الصِّفَاتِ

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٧٨).
(٢) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٤١١).
(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٤٥).
(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٦٢).
(٥) شرح المباحث (ص١٩٠).
(٦) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١١٨).

وَالأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ[1].

* **الأَوْرَادُ**: هِيَ تَرْتِيبُ الأَعْمَالِ بِحَسَبِ الأَوْقَاتِ[2].

* **الأَوْرَادُ**: مَا رُتِّبَ مَنَ العِبَادَاتِ فِي الأَوْقَاتِ[3].

بَابُ البَاءِ

* **البُخْلُ**: ثِقْلُ العَطَاءِ عَلَى النَّفْسِ، فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَهُوَ الشُّحُّ، وَإِنْ كَانَ خَاصًّا بِمَا فِي يَدِهِ فَدُونَ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا يُتَخَلَّصُ مِنَ البُخْلِ بِإِدْمَانِ العَطَاءِ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي اقْتِصَادٍ، فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ المُسْرِفِينَ[4].

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٦٨).

(٢) الشرح الثالث على الحكم (ص١١٧).

(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٣٢) قال الشيخ زَرُّوق ﷺ: «لَا شَكَّ أَنَّ مَنِ اتَّصَلَتْ أَوْرَادُهُ وَتَوَاتَرَتْ أَمْدَادُهُ مَخْصُوصٌ مِنْ مَوْلَاهُ بِعِنَايَةٍ، وَمَلْحُوظٌ بِرَحْمَةٍ وَرِعَايَةٍ، فَيَجِبُ تَعْظِيمُهُ وَاحْتِرَامُهُ، وَيَتَعَيَّنُ تَوْقِيرُهُ وَإِكْرَامُهُ، وَلَا يُحْتَقَرُ مَا هُوَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ قَاصِرًا عَنْ دَرَجَةِ أَهْلِ الكَمالِ مِنَ العارِفِينَ وَالمُحِبِّينَ، إِذْ لَمْ تُرَ عَلَيْهِ سِيمَا الأَوَّلِينِ مِنَ الاسْتِسْلَامِ وَالرِّضَا وَالسُّكُونِ عِنْدَ جَرَيَانِ القَضَاءِ، وَمِنْ حَالِ أَهْلِ المَحَبَّةِ وَبَهْجَتِهِمُ الَّتِي اقْتَضَاهَا شَغْفُهُمْ بِمَوْلَاهُمْ وَإِعْرَاضُهُمْ عَنِ الوُجُودِ إِذْ تَوَلَّاهُمْ، فَإِنَّ قُصُورَهُمْ عَنْ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُمْ عَنْ دَائِرَةِ الاخْتِصَاصِ حَتَّى يُحْتَقَرُوا أَوْ يُحْتَقَرَ مَا هُمْ عَلَيْهِ». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ١٢٩).

(٤) شرح الوغليسية، (ص ١٦١).

* **البِسَاطُ**: هُوَ مَحَلُّ ظُهُورِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ[١].

* **البَسْطُ**: اسْتِبْشَارٌ يُخَالِطُ القَلْبَ عِنْدَ اسْتِشْعَارِ مَحْبُوبٍ غَالِبًا[٢].

* **البَسْطُ**: عِبَارَةٌ عَنْ ظِلٍّ يَقَعُ فِي الصَّدْرِ مِنْ مُوجَبَاتِ الرَّجَاءِ وَالأُنْسِ[٣] دُونَ تَوَقُّعٍ وَلَا تَوَسُّعٍ، فَإِنْ كَانَ مَعَ تَوَقُّعٍ فَهُوَ رَجَاءٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَ تَوَسُّعٍ فَهُوَ الأُنْسُ[٤].

* **البَصِيرَةُ**: هِيَ القُوَّةُ المُمَيِّزَةُ بَيْنَ الحَقَائِقِ فِي أَنْفُسِهَا[٥].

* **البَصِيرَةُ**: نَاظِرُ القَلْبِ، كَمَا أَنَّ البَصَرَ نَاظِرُ العَيْنِ[٦]، وَهِيَ القُوَّةُ المُمَيِّزَةُ لِلْمَعَانِي وَأَحْكَامِهَا[٧].

* **البَقَاءُ**: رُؤْيَةُ الخَلْقِ بِدُونِ الحَقِّ أَوْ مَعَ وُجُودِ الحَقِّ[٨].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٢٣).

(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٤٨).

(٣) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﵀: «لِلْأُنْسِ عَلَامَتَانِ: سُكُونُ النَّفْسِ عِنْدَ جَرَيَانِ الأَقْدَارِ، وَحَذْفُ الوَسَائِطِ وَالأَسْبَابِ. فَأَمَّا سُكُونُ النَّفْسِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْأُنْسِ عِنْدَ مَبَادِئِ التَّحَلِّي، وَأَمَّا حَذْفُ الوَسَائِطِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْأُنْسِ فِي مَحَلِّ الإِدْلَالِ وَشُهُودِ الجَمَالِ». (شرح الآجرومية، ق١٦٦/أ).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٠٤) قال الشيخ زروق ﵀: «فَائِدَةُ البَسْطِ ارْتِيَاحُ النَّفْسِ مِنْ كَدِّهَا». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٤٨).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٧).

(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٥٢).

(٧) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٥٨).

(٨) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٧٥).

بَابُ التَّاءِ

* **التَّائِبُ**: هُوَ الَّذِي انْتَبَهَ مِنْ رَقْدَةِ الغَفْلَةِ، وَتَخَلَّصَ مِنْ وَرْطَةِ الفَتْرَةِ، وَاسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِ الجَهَالَةِ، وَظَهَرَتْ لَهُ بِنُورِ التَّنْبِيهِ فِي ظُلْمَةِ غَيْبِ النَّفْسِ آفَاتُ عُيُوبِهِ وَقُبْحُ ذُنُوبِهِ، فَأَقْلَعَ فِي الحَالِ، وَنَدِمَ عَلَى المَاضِي وَعَزَمَ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ فِي المُسْتَقْبَلِ[1].

* **التَّجْرِيدُ**: تَرْكُ العَمَلِ فِيمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ[2].

* **التَّجْرِيدُ**: انْقِطَاعٌ عَنْ شُهُودِ الشَّوَاهِدِ[3].

* **التَّجْرِيدُ**: إِمَاطَةُ السِّوَى وَالكَوْنِ عَنِ القَلْبِ وَالسِّرِّ[4].

* **التَّدْبِيرُ**: هُوَ إِبْرَامُ الأَمْرِ عَلَى عِلْمٍ بِعَاقِبَتِهِ[5].

* **التَّدْبِيرُ**: تَقْدِيرُ شُؤُونٍ تَكُونُ عَلَيْهَا فِي المُسْتَقْبَلِ مِمَّا يُخَافُ أَوْ يُرْجَى، بِالحُكْمِ لَا بِالتَّفْوِيضِ[6].

---

(١) العجالة (ص ٥٧).
(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٦٧).
(٣) العجالة (ص٩٦).
(٤) العجالة (ص٩٦).
(٥) شرح عقيدة الغزالي (ص٩٩) وقال: «هَذَا هُوَ التَّدْبِيرُ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى».
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٨).

* **تَزْكِيَةُ النَّفْسِ**: طَرْحُ أَخْلَاقِهَا المَذْمُومَةِ الَّتِي أَصْلُهَا المَعَاصِي وَالغَفَلَاتُ وَالشَّهَوَاتُ[١].

* **التَّصَنُّعُ**: هُوَ تَحْسِينُ العَمَلِ وَالتَّكَلُّفُ فِي الهَيْئَاتِ وَغَيْرِهَا لِأَجْلِ الخَلْقِ[٢].

* **التَّصَوُّفُ**: عِلْمٌ قُصِدَ لِإِصْلَاحِ القُلُوبِ وَإِفْرَادِهَا لِلَّهِ عَمَّا سِوَاهُ[٣].

* **التَّصَوُّفُ**: صِدْقُ التَّوَجُّهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ يَرْضَى بِمَا يَرْضَى[٤].

* **التَّصَوُّفُ**: الأَسَفُ عَلَى الذَّنْبِ، وَالتَّوَجُّهُ بِالإِخْلَاصِ لِمَرْضَاتِ الرَّبِّ[٥].

* **التَّصَوُّفُ**: التَّخَلُّصُ مِنْ قَيْدِ النَّفْسِ، وَالتَّوَجُّهُ إِلَى الحَقِّ بِالعَقْلِ وَالحَدْسِ[٦].

---

(١) شرح الحقائق (ص٤٤).

(٢) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٠٤).

(٣) تأسيس القواعد والأصول، (ص٣٥) قَال الشيخ زروق ﷺ: «لَيْسَ التَّصَوُّفُ بِحَدِيثٍ يُكْتَفَى فِيهِ بِالأَخْبَارِ، وَلَا يُغْتَنَى بِالعِلْمِ وَالعَمَلِ فِيهِ عَنِ الأَنْوَارِ». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٣٩٦).

(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٨).

(٥) العجالة (ص ٥٨).

(٦) العجالة (ص ٥٨).

* **التَّصَوُّفُ**: الخُرُوجُ مِنْ كُلِّ خُلُقٍ دَنِيٍّ، وَالتَّخَلُّقُ بِكُلِّ خُلُقٍ سَنِيٍّ[١].

* **التَّصَوُّفُ**: التَّوَجُّهُ لِلْعِبَادَةِ، لِنَيْلِ الحُسْنَى وَزِيَادَةٍ[٢].

* **التَّصَوُّفُ**: اسْتِكْمَالُ الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا[٣].

* **التَّصَوُّفُ**: صَفَاءُ المُعَامَلَةِ، وَتَحْقِيقُ المُنَازَلَةِ[٤].

* **التَّصَوُّفُ**: صَفَاءُ الأَفْكَارِ، بِدَوَامِ الأَذْكَارِ[٥].

* **التَّصَوُّفُ**: التَّخَلِّي وَالتَّحَلِّي وَالتَّجَلِّي[٦].

* **التَّصَوُّفُ**: تَصْحِيحُ الأَرْكَانِ، لِنَيْلِ كَمَالِ الإِنْسَانِ[٧].

* **التَّصَوُّفُ**: الاسْتِعْدَادُ بِلَا مُهْلَةٍ، بِالصَّمْتِ وَالسَّهَرِ وَالجُوعِ وَالعُزْلَةِ[٨].

* **التَّصَوُّفُ**: مُخَالَفَةُ الهَوَى، وَإِسْقَاطُ الدَّعْوَى، وَالتَّخَلُّقُ وَالتَّعَلُّقُ

---

(١) العجالة (ص ٥٨).
(٢) العجالة (ص ٥٩).
(٣) العجالة (ص ٥٩).
(٤) العجالة (ص ٦٣).
(٥) العجالة (ص ٦٣).
(٦) العجالة (ص ٦٩).
(٧) العجالة (ص ٦٩).
(٨) العجالة (ص ٦٩).

بِالصِّفَاتِ وَالأَسْمَا[1].

* **التَّصَوُّفُ**: التَّذَلُّلُ وَالافْتِقَارُ، وَالسَّكِينَةُ وَالانْكِسَارُ[2].

* **التَّصَوُّفُ**: تَجْرِيدُكَ عَنِ الكَوْنِ، وَتُبُوتُكَ بِالحَقِّ[3].

* **التَّصَوُّفُ**: فَنَاءُ الرَّسْمِ، وَخُمُودُ الطَّبْعِ[4].

* **التَّصَوُّفُ**: تَجْرِيدٌ وَصَفَاءٌ، وَوَفَاءٌ وَفَنَاءٌ[5].

* **التَّصَوُّفُ**: إِقَامَةُ الأَمْرِ عَلَى مُشَاهَدَةِ الإِخْلَاصِ وَمُتَابَعَةِ السُّنَّةِ[6].

* **التَّصَوُّفُ**: امْتِثَالُ الأَوَامِرِ، وَتَخْلِيصُ الضَّمَائِرِ[7].

* **التَّصَوُّفُ**: صِدْقُ الأَقْوَالِ، وَإِخْلَاصُ الأَعْمَالِ، وَصَفَاءُ الأَحْوَالِ بِأَوْصَافِ الكَمَالِ[8].

* **التَّصَوُّفُ**: تَجْرِيدٌ وَتَفْرِيدٌ وَتَوْحِيدٌ[9].

---

(١) العجالة (ص ٧٤).
(٢) العجالة (ص ٧٤).
(٣) العجالة (ص ٧٧).
(٤) العجالة (ص ٧٧).
(٥) ثم قال الشيخ زروق رضي الله عنه: وهذا الحدُّ مأخوذٌ من حروف لفظ التصوُّفِ. (العجالة، ص ٧٧).
(٦) العجالة، (ص ٨٥).
(٧) العجالة، (ص ٨٥).
(٨) العجالة، (ص ٨٥).
(٩) العجالة، (ص ٨٩).

* **التَّصَوُّفُ**: فَنَاؤُكَ عَنْكَ بِهِ لِأَنَّهُ الفَاعِلُ بِكَ فِيكَ مِنْكَ، لَا أَنْتَ فِي أَنْتَ[1].

* **التَّصَوُّفُ**: نَهْيُ النَّفْسِ عَنِ الهَوَى، وَالخَوْفُ مِنَ المَقَامِ الأَعْلَى، وَالتَّحَقُّقُ بِمَفْهُومِ الأَسْمَاءِ[2].

* **التَّصَوُّفُ**: مُحَافَظَةُ الحُدُودِ، وَتَحْقِيقُ الشُّهُودِ، وَالتَّجَوْهُرُ بِوَحْدَةِ الوُجُودِ[3].

* **التَّصَوُّفُ**: صَمْتُ الضَّمِيرِ، وَذَهَابُ التَّقْدِيرِ، وَشُعُورُكَ بِالعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ[4].

* **التَّصَوُّفُ**: حَمْلُ الأَمَانَةِ الإِلَهِيَّةِ، وَجَمْعُ الصِّفَاتِ العَلِيَّةِ، بَعْدَ خُرُوجِكَ عَنْكَ بِالكُلِّيَّةِ[5].

* **التَّصَوُّفُ**: التَّجَوْهُرُ بِمَفْهُومِ الإِحَاطَةِ وَالخَبَرِ وَالإِدْرَاكِ وَالإِرَادَةِ[6].

* **التَّوَكُّلُ**: هُوَ العِلْمُ المُتَمَكِّنُ مِنَ الصَّدْرِ بِأَنَّ الأُمُورَ كُلَّهَا دَقِيقَهَا وَجَلِيلَهَا بِيَدِهِ تَعَالَى، يُعْطِي مَنْ يَشَاءُ مَا يَشَاءُ وَيَمْنَعُ مَا يُرِيدُ مَنْ يَشَاءُ،

(١) العجالة، (ص ٨٩).
(٢) العجالة، (ص ٨٩).
(٣) العجالة، (ص ٩٩).
(٤) العجالة، (ص ٩٩).
(٥) العجالة، (ص ٩٩).
(٦) العجالة، (ص ٩٩).

لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ[1].

* **التَّفْرِيدُ**: تَخْلِيصُ الإِشَارَةِ إِلَى الحَقِّ ﷻ[2].

* **التَّفْكِيرُ**: هُوَ إِعْمَالُ القُوَّةِ المُدْرِكَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ المَعْلُومَاتِ مِنْ وُجُوهِهَا[3].

* **التَّفْوِيضُ**: هُوَ النَّظَرُ لِمَا يُبْدِيهِ الحَقُّ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَلَا حُكْمٍ[4].

---

(١) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٨٨).

(٢) العجالة (ص٩٦).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٥١) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﷺ: «مَجَارِي الفِكْرِ ثَلَاثَةٌ: **الأَوَّلُ**: فِي بَوَاعِثِ العَمَلِ وَهِيَ التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ وَنَحْوُهُ، وَعَلَيْهِ يَصْدُقُ قَوْلُهُمْ: «الفِكْرَةُ فِي أَمْرِ اللهِ مِفْتَاحُ العِبَادَةِ». **الثَّانِي**: الفِكْرَةُ فِي وَجْهِ العَمَلِ وَكَيْفِيَّةِ تَرْتِيبِهِ، وَهُنَا يَكُونُ الفِكْرُ هُوَ عَيْنَ العِبَادَةِ. **الثَّالِثُ**: الفِكْرَةُ فِي طُرُقِ الوُصُولِ إِلَى صَرِيحِ المَعْرِفَةِ، وَهُوَ أَشْرَفُ الوُجُوهِ وَأَعْلَاهَا. (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٤٥١). وَقَالَ ﷺ: «الفِكْرَةُ أَرْبَعَةٌ: **أَوَّلُها**: فِكْرَةُ تُفِيدُ التَّصْدِيقَ وَالإِيمَانَ، وَهِيَ فِي أَدِلَّةِ الصَّانِعِ طَلَبُ البُرْهَانِ الحَقِّ. **الثَّانِيَةُ**: فِكْرَةٌ نَاشِئَةٌ عَنِ التَّصْدِيقِ وَالإِيمَانِ، وَهِيَ الفِكْرَةُ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَوَازِمُهُ كَالدَّارِ الآخِرَةِ وَأَخْبَارِ الأُمَمِ السَّالِفَةِ وَانْقِرَاضِ الدُّنْيَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. **الثالثة**: فِكْرَةٌ نَاشِئَةٌ عَنْ شُهُودِ الحَقِيقَةِ وَمُعَايَنَتِهَا، وَمَرْجِعُهَا جَوَلَانُ القَلْبِ فِي بِسَاطِ التَّعْظِيمِ وَالإِجْلَالِ. **الرَّابِعَةُ**: فِكْرَةٌ مُوجِبَةٌ لِلشُّهُودِ وَالعِيَانِ، وَهِيَ الفِكْرَةُ فِي مَجَارِي الحَقِيقَةِ مِنْ تَصَرُّفَاتِ الحَقِّ وَتَقَلُّبَاتِ الخَلْقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَهْدِي لِلْحَقِيقَةِ وَالشُّهُودِ مِنْ إِشْهَادِ المَشْهُودِ كَشْفَ الوُجُودِ. (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٤٥٤).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٨).

* **التَّفْويضُ**: إِيقَافُ القَصْدِ عَلَى مُخْتَارِ الحَقِّ، دُونَ اخْتِيَارٍ فِي المَبْدَإِ وَلَا اعْتِرَاضٍ فِي المُنْتَهَى[1].

* **التَّفْوِيضُ**: هُوَ العِلْمُ المُتَمَكِّنُ مِنَ الصَّدْرِ بِأَنَّ الأُمُورَ كُلَّهَا دَقِيقَهَا وَجَلِيلَهَا بِيَدِهِ تَعَالَى، يُعْطِي مَنْ يَشَاءُ مَا يَشَاءُ، وَيَمْنَعُ مَا يُرِيدُ مَا يَشَاءُ، لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ[2].

* **التَّقْلِيدُ**: الوُقُوفُ مَعَ ظَوَاهِرِ الأُمُورِ وَالجُمُودُ مَعَهَا، مِنْ غَيْرِ الْتِفَاتٍ لِلْمَعَانِي وَالمَبَانِي[3].

* **التَّقْوَى**: تَرْكُ مُحَرَّمٍ وَفِعْلُ وَاجِبٍ[4].

* **التَّقْوَى**: فِعْلُ الوَاجِبَاتِ المَعْلُومَةِ، وَتَرْكُ المُحَرَّمَاتِ المَشْهُورَةِ[5].

* **التَّلْبِيسُ**: تَوْرِيَةٌ بِشَاهِدٍ مُعَارٍ عَنْ مَوْجُودٍ قَائِمٍ[6].

---

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٧٢).

(٢) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٨٨).

(٣) مقدمة التصوف (ص٤٢).

(٤) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٥٩) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﵀: «مَقَامُ التَّقْوَى أَوَّلُهُ تَرْكُ المُحَرَّمَاتِ المَشْهُورَةِ، وَآخِرُهُ تَرْكُ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ البَأْسُ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٤٢٥).

(٥) شرح حزب البحر (ص٩٦).

(٦) العجالة (ص٩٦) وهذا التعريف ذكره لسان الدين ابن الخطيب في روضة التعريف (ج١/ص٤٨٦) وأما الطوسي فعرَّفه بقوله: التَّلْبِيسُ: تَحَلِّي الشَّيْءِ بِنَعْتِ ضِدِّهِ. (اللمع، ص ٤٤٩) وحاصله راجع إلى إظهارِ الشيء للخلق على خلاف حقيقته..

* **التَّلْوِينُ**: حَالٌ مُنْتَقِلٌ[1].

* **التَّمْكِينُ**: عِبَارَةٌ عَنِ الثَّبَاتِ فِي الحَالِ وَعَدَمِ التَّزَعْزُعِ عَنِ المَقَامِ[2].

* **التَّوَاضُعُ**: أَمْرٌ قَلْبِيٌّ حَقِيقَتُهُ: عَدَمُ رُؤْيَةِ المَرْءِ نَفْسَهُ أَهْلًا لِشَيْءٍ. وَالكِبْرُ عَكْسُهُ[3].

* **التَّوَاضُعُ**: أَنْ لَا تَرَى لِنَفْسِكَ قَدْرًا، وَأَنَّ كُلَّ مَا وَضَعْتَهَا فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الذِّلَّةِ هِيَ مُسْتَحِقَّةٌ لِمَا دُونَهُ؛ لِمَا هِيَ مَوْسُومَةٌ بِهِ مِنَ النَّقْصِ تَأْصِيلًا وَتَفْصِيلًا[4].

* **التَّوْبَةُ**: الخُرُوجُ عَنِ الذَّنْبِ لِلَّهِ، وَلِمَا بِهِ وَعَدَ اللهُ، لَا لِخَوْفِ الخَلْقِ، وَلَا لِطَلَبِ الرِّزْقِ[5].

---

(١) شرح الحقائق (ص١١١).

(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٦٨).

(٣) الشرح الثالث على الحكم (ص٢٨٣) وقال قبل ذلك ﷺ: وَمَتَى لَمْ تَرَ لِنَفْسِكَ قَدْرًا بِوَجْهٍ وَلَا بِحَالٍ فَأَنْتَ المُتَوَاضِعُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ حَالِكَ فِي أَقْصَى دَرَجَاتِ الكِبْرِ؛ إِذِ التَّوَاضُعُ أَمْرٌ قَلْبِيٌّ....

(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٥٢) قال الشيخ زرُّوق ﷺ: «التَّوَاضُعُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لِشُعُورِ النَّفْسِ بِضَعَتِهَا مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ لَهُ سَبَبَانِ: **الأَوَّلُ**: نَظَرُ العَبْدِ لِأَوْصَافِ نَفْسِهِ وَنَقْصِهَا. **وَالثَّانِي**: نَظَرُهُ لِأَوْصَافِ رَبِّهِ وَكَمَالِهَا، وَالنَّاشِئُ عَنِ الأَخِيرِ أَتَمُّ مِنَ الأَوَّلِ. (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٣٥٣).

(٥) النصيحة الكافية (ص ٣٨) ذكر الشيخ زروق ﷺ كمالات التوبة الستة في شرحه على حزب البحر بقوله: «هِيَ تَصْحِيحُ التَّقْوَى بِالوَرَعِ، وَتَحْقِيقُ الاسْتِقَامَةِ بِالصِّدْقِ،=

* **التَّوَجُّهُ**: إِفْرَادُ القَلْبِ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ[١].

* **التَّوْحِيدُ**: إِفْرَازُ القِدَمِ مِنَ الحَدَثِ[٢].

* **التَّوْفِيقُ**: تَوَجُّهُ الإِعَانَةِ مِنَ اللهِ لِعَبْدِهِ عَلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْهُ[٣].

بَابُ الجِيمِ

* **الجَذْبُ**: أَخْذُ الحَقِّ تَعَالَى قَلْبَ عَبْدِهِ إِلَيْهِ دُونَ مُهْلَةٍ بِوَجْهٍ لَا يَبْقَى فِيهِ مُتَّسَعٌ لِغَيْرِهِ[٤].

* **الجَذْبُ**: أخذُ الحقِّ تَعَالَى قَلْبَ عَبْدِهِ إِلَيْهِ دُونَ سَبَبٍ سَابِقٍ، بِأَنْ يَكْشِفَ حِجَابَ قَلْبِهِ فَيُزِيلُ حِجَابَهُ فَيَبْدُوَ لَهُ مِنْ عَظَمَةِ اللهِ وَجَلَالِهِ مَا

= وَتَحْسِينُ الخُلُقِ بِمُجَانَبَةِ الخَلْقِ وَمُسَامَحَتِهِمْ، وَالتَّشْمِيرُ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالإِعْرَاضُ عَنْ كُلِّ مُعَارِضٍ وَكَسَلٍ، وَتَرْكُ مَا سِوَى اللهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا». (شرح حزب البحر، ص١٢٢).

ثُمَّ قَالَ رضي الله عنه: «وَالمُعِينُ عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ: تَرْكُ الفُضُولِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمُرَاقَبَةُ اللهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَتَرْكُ الحَرَامِ وَالشُّبْهَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. فَمَنْ أَكَلَ الحَلَالَ أَطَاعَ اللهَ حَبَّ أَمْ كَرِهَ، وَمَنْ أَكَلَ الحَرَامَ عَصَى اللهَ حَبَّ أَمْ كَرِهَ. (شرح حزب البحر، ص١٢٢).

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٥٩).

(٢) العجالة (ص٩٧).

(٣) اغتنام الفوائد (ص ١٣٥).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٣٦).

يُشْغِلُهُ عَمَّنْ سِوَاهُ وَيُلْهِيهِ عَمَّنْ دُونَهُ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ بِعِلْمٍ وَلَا مَعْلُومٍ وَلَا تَوَقُّفٍ مَعَ فَهْمٍ وَلَا مَفْهُومٍ وَلَا عُرُوضِ وَجْهٍ مِنَ التَّفْصِيلِ[1].

* **الجَمْعُ**: الانْفِرَادُ بِالحَقِّ[2].

* **الجَمْعُ**: شُهُودُ الخَلْقِ بِالحَقِّ[3].

* **الجَمْعُ**: مَا أَسْقَطَ التَّفْرِقَةَ، وَقَطَعَ الإِشَارَةَ، وَغَابَ فِي مُشَاهَدَةِ التَّوْحِيدِ، مَعَ صِحَّةِ التَّمْكِينِ وَالبَرَاءَةِ مِنَ التَّلْوِينِ، وَهُوَ جَمْعُ عِلْمٍ ثُمَّ عَيْنٍ ثُمَّ حَقٍّ[4].

بَابُ الحَاءِ

* **الحَالُ**: مُنَازَلَةٌ تَقَعُ لِلْعَارِفِ فِي مَرْتَبَةٍ مِنَ الذَّوْقِ، وَلَا تَثْبُتُ وَلَا تَدُومُ[5].

* **الحَضْرَةُ**: دَائِرَةُ التَّوْحِيدِ عَلَى الكَمَالِ وَالتَّمَامِ[6].

---

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٤٢٧).
(٢) الشرح الثالث على الحكم (ص٣١٩).
(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٤٧٢).
(٤) العجالة (ص٩٦).
(٥) شرح الحقائق (ص١٦٤).
(٦) الشرح الثالث عشر على الحكم (ص٣١٦).

* **الحَضْرَةُ**: دَائِرَةُ الشَّيْءِ الَّتِي يَرْجِعُ إِلَيْهَا[١].

* **الحَضْرَةُ**: دَائِرَةُ التَّقْدِيسِ وَرَابِطَةُ التَّوْحِيدِ وَمَعَانِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ[٢].

* **الحَضْرَةُ**: مَقَامَاتُ الوِلَايَاتِ فِي بِسَاطِ التَّوْحِيدِ[٣].

* **الحُضُورُ**: اسْتِحْضَارُ مَعنَى الذِّكْرِ بِمُرَاقَبَةِ المَذْكُورِ حَسْبَمَا اقْتَضَاهُ الذِّكْرُ[٤].

* **الحُضُورُ**: ارْتِسَامُ مَعَانِي الذِّكْرِ فِي الخَيَالِ حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَى تَعْظِيمِ المَذْكُورِ دَائِمًا[٥].

* **الحُضُورُ**: ارْتِسَامُ مَعْنَى الذِّكْرِ أَوْ مُقْتَضَاهُ أَوْ مَدَارِهِ فِي القَلْبِ[٦].

* **الحُضُورُ**: ارْتِسَامُ مَعْنَى الذِّكْرِ فِي الفُؤَادِ ارْتِسَامًا لَا يَصِحُّ انْفِكَاكُهُ[٧].

* **حَضْرَةُ القُدْسِ**: دَائِرَةُ العِلْمِ المُقْتَضِي لِلتَّقْدِيسِ المُطْلَقِ[٨].

---

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٨٤).
(٢) شرح الحقائق (ص١٥٥).
(٣) شرح الحقائق (ص١٥٥).
(٤) الشرح الثالث على الحكم (ص٩٦).
(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٠٩).
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٥٣).
(٧) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٥٣).
(٨) الشرح الثالث على الحكم (ص٣١٥).

* **حَضْرَةُ القُدْسِ**: دَائِرَةُ الوِلَايَةِ المُقْتَضِيَةُ لِلْعَبْدِ تَحَقُّقَهُ بِتَقَدُّسِ مَوْلَاهُ عَنْ كُلِّ وَصْفٍ لَا يَلِيقُ بِذَاتِهِ(١).

* **حَضْرَةُ القُدْسِ**: دَائِرَةُ التَّقْدِيسِ المُطْلَقِ حَيْثُ يُقَدِّسُ العَبْدُ مَوْلَاهُ تَقْدِيسًا يَقْتَضِي لَهُ أَنْ لَا يَعْصِيَهُ، فَيُقَدِّسُهُ مَوْلَاهُ بِأَنْ يَحْفَظَهُ مِنْ مَعْصِيَتِهِ(٢).

* **حَضْرَةُ اللهِ**: دَائِرَةُ وِلَايَتِهِ وَمَحَلُّ التَّحَقُّقِ بِمَعْرِفَتِهِ(٣).

* **حَضْرَةُ اللهِ**: دَائِرَةُ وِلَايَتِهِ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا مَنْ أَكْرَمَهُ مِنْ عِبَادِهِ(٤).

* **حَضْرَةُ اللهِ**: دَائِرَةُ وِلَايَتِهِ وَمَقَامُ اخْتِصَاصِهِ لِخَوَاصِّ عِبَادِهِ(٥).

* **الحُرِّيَّةُ**: هِيَ الخُرُوجُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى اللهِ تَعَالَى(٦).

* **الحُزْنُ**: انْقِبَاضُ القَلْبِ لِمَا عُمِلَ مِنَ الذَّنْبِ(٧).

* **الحُزْنُ**: انْقِبَاضُ السَّرِيرَةِ لِمَا عُمِلَ مِنَ الجَرِيرَةِ(٨).

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٦٣).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٦٩).
(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٤٥).
(٤) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٩٣).
(٥) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٥).
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٦٢).
(٧) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٩٩).
(٨) ثم قال ﷺ: «وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: خَوْفُ عِقَابِ اللهِ. **الثَّانِي**: مِنْ أَجْلِ فَوَاتِ ثَوَابِهِ. **الثَّالِثُ**: لِأَنَّهُ عَلَامَةُ الصَّرْفِ عَنْ بَابِهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص١١١).

* **الحُزْنُ**: تَقَبُّضُ السِّرِّ لِمَا عُمِلَ[1] مِنَ الوِزْرِ[2].

* **الحُزْنُ**: انْقِبَاضُ القَلْبِ لِفَقْدِ مَقْصُودٍ مَّا[3].

* **الحُزْنُ**: انْقِبَاضُ القَلْبِ لِفَوَاتِ مَحْبُوبٍ أَوْ خَوْفِ حُصُولِ مَكْرُوهٍ[4].

---

(١) وفي الشرح الحادي عشر: لِمَا سَلَفَ. (ص٢٢٥).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٥٧).

(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٢١٢) قال الشيخ زرُّوق ﷺ: «مُوجِبَاتُ الحُزْنِ ثَلَاثَةٌ: **أَوَّلُهَا**: خَوْفُ العَذَابِ أَوِ العِقَابِ، وَهِيَ مَرْتَبَةُ العُبَّادِ وَالزُّهَّادِ. **الثَّانِي**: خَوْفُ الإِبْعَادِ وَالحِجَابِ، وَهِيَ مَرْتَبَةُ السَّالِكِينَ وَالمُرِيدِينَ. **الثَّالِثُ**: وُجُودُ الحَيَاءِ وَالخَجَلِ مِنِ اطِّلَاعِ المَوْلَى، وَهِيَ مَرْتَبَةُ العَارِفِينَ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ١٩٩)

وقال ﷺ: «الحُزْنُ قَدْ يَكُونُ عَنْ خَوْفٍ، وَقَدْ يَكُونُ عَنْ حَيَاءٍ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ خَشْيَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي القَلْبِ بِإِشَارَةٍ لِمَعْنًى إِلَهِيٍّ مِنِ اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ». (الشرح الحادي عشر، ص ١٤٤)

وَقَالَ ﷺ: «بَاعِثُ الحُزْنِ مَا يَجْرِي فِي الفُؤَادِ مِنْ إِشَارَةِ القَلْبِ لِجَلَالِ الحَقِّ سُبْحَانَهُ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ خَوْفٌ أَوْ حَيَاءٌ أَوْ رُؤْيَةُ نَقْصٍ فِي العُبُودِيَّةِ وَنَحْوُهَا». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ١٤٥).

(٤) ثم قال الشيخ زرُّوق ﷺ: «فَتُهَيِّجُهُ حَسْرَةُ خَوْفِ الفَوَاتِ أَوْ وُجُود الفَوَاتِ، وَهُوَ عَذَابٌ حَاضِرٌ وَنَكَدٌ حَاصِلٌ، لَا فَائِدَةَ لَهُ إِلَّا التَّلَهُّفُ عَلَى السَّالِفِ وَالتَّشْمِيرُ لِلْمُسْتَأْنَفِ، فَإِذَا أَفَادَ ذَلِكَ عَمَلًا أَوْ نُهُوضًا لِاسْتِدْرَاكِ المُمْكِنِ مِنْهُ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ زِيَادَةٌ فِي الاغْتِرَارِ؛ لِاعْتِدادِ صَاحِبِهِ بِهِ فِي بَابِ التَّوَجُّهِ وَالتَّذْكِيرِ بِالرُّجُوعِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَزْدَادُ صَاحِبُهُ جُرْأَةً وَرُؤْيَةً لِنَفْسِهِ فَيَكُونُ سَبَبًا لِطَرْدِهِ مِنْ حَيْثُ يَرَاهُ سَبَبَ قُرْبِهِ». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص١٤٤).

* **الحَسَدُ**: إِرَادَةُ زَوَالِ نِعْمَةِ اللهِ عَنِ المَحْسُودِ، سَوَاءٌ أَرَدْتَ نَقْلَهَا إِلَيْكَ، أَوْ مُطْلَقًا وَهُوَ شَرُّ الحَسَدِ. فَأَمَّا أَنْ تُرِيدَ أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُهُ فَهِيَ الْغِبْطَةُ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالدِّينِ فَمَحْمُودَةٌ، وَإِلَّا فَالعَكْسُ. وَيُزِيلُهُ الدُّعَاءُ لِلْمَحْسُودِ وَالإِحْسَانُ إِلَيْهِ لِيَيْأَسَ الشَّيْطَانُ مِنْ ضَرَرِهِ بِحَسَدِكَ[1].

* **الحِفْظُ**: الامْتِنَاعُ مِنَ الذَّنْبِ مَعَ جَوَازِ الوُقُوعِ فِيهِ[2].

* **الحَقَائِقُ**: عِبَارَةٌ عَنْ عُلُومِ الوَهْبِ وَالفَتْحِ المَأْخُوذَةِ مِنْ إِفَادَةِ الحَقِّ بِلَا وَاسِطَةٍ[3].

* **الحَقَائِقُ**: مَا يَجْرِي عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الحَقِيقَةِ وَالتَّحَقُّقِ مِنَ الفَوَائِدِ الجَامِعَةِ وَالنُّكَتِ الحِكْمِيَّةِ، وَهِيَ لَا تَرِدُ بِاسْتِعْمَالٍ وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى أَسْبَابٍ، وَإِذَا وَرَدَتْ عَلَى القَلْبِ ظَهَرَتْ فِيهِ نُكَتٌ مَجْمُوعَةٌ جَامِعَةٌ لِمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ مُجْمَلَةً لَا تَفْصِيلَ فِيهَا وَلَا تَأْصِيلَ مِنْ حَيْثُ صُورَتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهَا؛ إِذْ يَبْدُو مِنْهَا ذَلِكَ بَعْدَ حُصُولِهَا وَتَحْقِيقِهَا وَتَمَكُّنِهَا[4].

* **الحَقَائِقُ**: مَا يَقَعُ مِنْ نُكَتِ الإِلْهَامِ بِالأُمُورِ العِرْفَانِيَّةِ بِالقَلْبِ

(١) شرح الوغليسية، (ص ١٥٧).
(٢) شرح الحقائق (ص٦٩) والشرح الثالث على الحكم (ص٧٥).
(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٦٢).
(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٢٠ ـ ٣٢١).

وَيُتَمَكَّنُ مِنْهَا، وَلَهَا صُورَةٌ فِي النَّفْسِ، وَعِبَارَةٌ فِي الخَارِجِ، إِذَا تَمَّ نُورُهَا ظَهَرَ فِي البَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، وَالعِبَارَةُ مِنْ نُورِهَا مَا يَشْهَدُ لِصَاحِبِهَا بِالتَّحْقِيقِ، ثُمَّ إِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهَا بَرَزَتْ بِكُسْوَةِ الأَنْوَارِ وَهِدَايَةِ الاسْتِبْصَارِ، وَإِلَّا بَرَزَتْ بِنُعُوتِ الظُّلْمَةِ كَأَنَّهَا شَمْسٌ اعْتَرَاهَا كُسُوفٌ لَا تَكَادُ تُقْبَلُ لِثِقْلِهَا وَلَا تُفْهَمُ لِبُعْدِهَا وَلَا تُسْمَعُ لِانْحِجَابِهَا[1].

* **الحِقْدُ**: الإِقَامَةُ عَلَى مَا فِي الضَّمِيرِ مِمَّنْ غَضَبْتَ عَلَيْهِ مَعَ إِظْهَارِ ذَلِكَ أَوْ إِخْفَائِهِ. وَيَدْفَعُهُ الإِحْسَانُ لِمَنْ أَنْتَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَالمُبَالَغَةُ فِي إِكْرَامِهِ وَإِنْ أَبَى بَاطِنُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ بِحُسْنِ المُعَامَلَةِ يَزُولُ عَيْبُ الإِسَاءَةِ وَيَيْأَسُ الشَيْطَانُ مِنْكَ بِذَلِكَ[2].

* **الحَقِيقَةُ**: هِيَ النُّكْتَةُ الوَاقِعَةُ فِي الإِلْهَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ لِمَادَّةٍ سَابِقَةٍ فِي الذِّكْرِ إِنْ كَانَ أَصْلُهَا مِمَّا تَمَكَّنَ فِي النَّفْسِ[3].

* **الحَقِيقَةُ**: مَا يَتَجَلَّى مِنَ الكَمَالَاتِ العِرْفَانِيَّةِ[4].

* **الحَقِيقَةُ**: هِيَ مَا يَظْهَرُ عَلَى اللِّسَانِ مِنْ مَعَانِي التَّحْقِيقِ النَّاشِئَةِ عَنْ وُضُوحِ المَعْرِفَةِ دُونَ تَوَقُّفٍ وَلَا سَبَبٍ مِنْ نَظَرٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ فَهْمٍ[5].

(١) شرح الوغليسية، (ص ١٥٧).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٣٤).
(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٣٤).
(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٩٦).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٨٠).

* **الحَقِيقَةُ**: مَا ارْتَفَعَ عَنِ الاحْتِمَالِ مِنْ شَوَاهِدِ الحَقِّ لِوُضُوحِهِ[1].

* **الحَقِيقَةُ**: هِيَ مَا يُلْقِيهِ الحَقُّ سُبْحَانَهُ لِعَبْدِهِ مِنَ العُلُومِ الإِلْهَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَشُكُّ مَنْ أَلْقِيَتْ إِلَيْهِ فِي حَقِّيَّتِهَا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بُرْهَانٍ فِي تَحْقِيقِهَا وَلَا تَسْتَنِدُ إِلَى دَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْهَا وَلَا تَخْرُجُ عَنْ أَصْلٍ شَرْعِيٍّ فِي وُجُودِهَا[2].

* **الحَلَاوَةُ**: لَذَّةٌ وُجْدَانِيَّةٌ يَأْنَسُ بِهَا الطَّبْعُ، فَلَا تَسْمَحُ النَّفْسُ بِمُفَارَقَةِ سَبَبِهَا[3].

* **الحَمْدُ**: هُوَ الثَّنَاءُ بِالجَمِيلِ، سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِالفَضَائِلِ وَهِيَ الصِّفَاتُ، أَوْ تَعَلَّقَ بِالفَوَاضِلِ وَهِيَ الأَفْعَالُ[4].

* **الحَمْدُ**: هُوَ الاعْتِرَافُ بِكَمَالِ الأَوْصَافِ لِمُسْتَحِقِّهَا، سَوَاءٌ كَانَ لَا فِي مُقَابَلَةِ فِعْلٍ صَدَرَ مِنْهُ إِلَيْكَ، أَوْ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ[5].

---

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص١١٣).

(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٨٠) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﷺ: «اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ حَقِيقَةٍ لَا تَشْهَدُ لَهَا الشَّرِيعَةُ فَلَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ، وَكُلَّ بَاطِنٍ لَا تَظْهَرُ لَهُ صُورَةٌ فِي الظَّاهِرِ لَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ الحَقَّ وَاحِدٌ، وَالحَقُّ لَا يُنَافِي الحَقَّ». (شرح غوامض أحزاب الشاذلي، ص٣٨).

(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٦٤).

(٤) شرح المباحث (ص٥٨).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٠٤).

بَابُ الخاءِ

* **الخَشْيَةُ**: مَهَابَةٌ يَصْحَبُهَا تَعْظِيمٌ[1].

* **الخُلُقُ**: هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ تَنْشَأُ عَنْهَا الأُمُورُ بِسُهُولَةٍ، فَحَسَنُهَا حَسَنٌ وَقَبِيحُهَا قَبِيحٌ[2].

* **الخَلْوَةُ**[3]: الْتِزَامُ مَحَلٍّ يَضْبِطُ عَالَمَ الجِسْمِ عَنِ التَّوَزُّعِ فِي التَّصَرُّفِ، فَيَنْضَبِطُ عَالَمُ القَلْبِ عَنِ التَّشْتِيتِ لِأَنَّ الجِسْمَ بَابُ القَلْبِ[4].

* **الخُمُولُ**: إِهْمَالُ فَضَائِلِ النَّفْسِ لِنَقْصِهَا، أَوِ اعْتِبَارًا بِكَمَالِ الحَقِّ[5].

* **الخَوْفُ**: يَتَوَلَّدُ مِنْ ذِكْرِ الوَعِيدِ وَطَلَبِ النَّجَاةِ مِنْهُ، وَحَقِيقَتُهُ:

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣١٧).

(٢) تأسيس القواعد والأصول (ص ٢٧٧).

(٣) قال الإمام النووي: الخَلْوَةُ شَأْنُ الصَّالِحِين وَعِبَادِ الله العَارِفِينَ. قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ رحمه الله: حُبِّبَتِ العُزْلَةُ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ مَعها فَرَاغ القَلْبِ، وَهِيَ مُعِينةٌ عَلَى التَّفَكُّرِ، وَبِهَا يَنْقَطِعُ عَنْ مَأْلُوفَاتِ البَشَرِ وَيَتَخَشَّعُ قَلْبُهُ. (المنهاج، ج٢/ص١٩٨ طبعة دار إحياء التراث العربي).

(٤) شرح المباحث (ص٢٣٦) قال الشَّيْخُ زَرُّوقٌ رضي الله عنه: «مَقْصُودُ الخَلْوَةِ ثَلَاثَةٌ: إِفْرَادُ الوِجْهَةِ، وَنَفْيُ العَوَارِضِ، وَتَمْكِينُ الحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّيَّتِهِ. وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ المَذْكُورِ وَنَفْيِ مَا سِوَاهُ عِنْدَ عُرُوضِهِ، فَيَحْتَاجُ صَاحِبُهَا لِقَلْبٍ مُفْرَدٍ فِيهِ تَوْحِيدٌ مُجَرَّدٌ». (شرح المباحث الأصلية ص ٢٣٧).

(٥) الشارح السادس عشر على الحكم (ص٨٧).

انْخِلَاعُ القَلْبِ مِنْ تَوَقُّعِ فَوَاتِ مَحْبُوبٍ أَوْ وُقُوعِ مَكْرُوهٍ. فَإِنْ قَارَنَهُ رَجَاءٌ فَهُوَ خَوْفٌ، وَإِلَّا فَهُوَ يَأْسٌ وَقُنُوطٌ[1].

* **الخَوْفُ**: انْزِعَاجُ السِّرِّ لِمَا عُمِلَ مِنَ الوِزْرِ[2].

* **الخَوْفُ**: تَوَقُّعُ العَذَابِ بِمَا يُلَاحَظُ مِنَ الأَسْبَابِ[3].

بَابُ الدَّالِ

* **دَائِرَةُ الحَقِّ**: مَا يَجْرِي مِنْ أَحْكَامِ أَوْصَافِهِ وَأَسْمَائِهِ مَوْصُوفَةً بِالجَلَالِ وَالعَظَمَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ[4].

---

(١) (شرح الآجرومية، ق١٦٦/أ).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٦١) قال الشيخ زروق ﷺ: «الخَوْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: خَوْفُ عِقَابِ اللهِ. **الثَّانِي**: مِنْ أَجْلِ فَوَاتِ ثَوَابِهِ. **الثَّالِثُ**: لِأَنَّهُ عَلَامَةُ الصَّرْفِ عَنْ بَابِهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١١١).

(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٦٤) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﷺ: «الخَوْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّارِ، وَذَلِكَ لِظُهُورِهَا عَنْ جَلَالِهِ. **الثَّانِي**: مِنَ الفَضِيحَةِ بَيْنَ الخَلْقِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَذَلِكَ مِنْ رُؤْيَةِ اقْتِدَارِهِ وَقَهْرِهِ. **الثَّالِثُ**: مِنَ العَارِ بَينَ يَدَيْهِ وَالفَضِيحَةِ عِنْدَهُ، لَا لِعِلَّةٍ سِوَى ذَلِكَ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٢٨٦)

وقال ﷺ: «لِلْخَوْفِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: تَرْكُ المَآثِمِ، وَالقِيَامُ بِاللَّوَازِمِ، وَالقَبْضُ الدَّائِمُ، وَالبُكَاءُ، وَالسُّكُونُ». (شرح الآجرومية، ق١٦٥/ب).

(٤) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٨٤).

* **الدُّعَاءُ**[1]: طَلَبٌ مَصْحُوبٌ بِآدَابٍ فِي بِسَاطِ العُبُودِيَّةِ لِجَنَابِ الرُّبُوبِيَّةِ[2].

* **الدَّلِيلُ**: مَا وَصَّلَ النَّظَرُ فِيهِ لِمُخْبَرِهِ[3].

* **الدَّهَشُ**[4]: تَوَقُّفُ النَّفْسِ وَحَيْرَتُهَا لِقُوَّةِ العَارِضِ عَلَيْهَا[5].

---

(١) قال العلامة شهاب الدين القرافي: «الدُّعَاءُ: طَلَبٌ لِفَضْلِ اللهِ مِنْ غَيْرِ وُجُودِ سَبَبِ الاسْتِحْقَاقِ». (المنجيات، ص٦٩).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٥٤) قال الشيخ زرُّوق ﷺ: «الدُّعَاءُ عُبُودِيَّةٌ اقْتَرَنَتْ بِسَبَبٍ، كَاقْتِرَانِ الصَّلَاةِ بِوَقْتِهَا، وَرُتِّبَ عَلَيْهَا وُجُودُ الإِجَابَةِ كَتَرْتِيبِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِعَيْنٍ وَلَا بِوَقْتٍ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٥٧) وَقَالَ ﷺ: «الدُّعَاءُ عُبُودِيَّةٌ، سِرُّهَا: إِظْهَارُ الفَاقَةِ». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٢٢).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٥٢).

(٤) عرّفه الأستاذ عبد الكريم القشيري بقوله: «الدَّهَشُ: هَيْبَةٌ مِنَ المَحْبُوبِ تَصْدِمُ قُلُوبَ المُحِبِّينَ». (عبارات الصوفية ومعانيها، ص ٤٧).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٨٤) وَمِنْ أَمْثِلَةِ الدَّهَشِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﷺ وَهُوَ الدَّهَشُ عَنْ شُكْرِ اللهِ تَعَالَى لِمَا يَرَاهُ الشَّاكِرُ مِنْ تَوَاتُرِ النِّعَمِ وَكَثْرَتِهَا وَتَسَلْسُلِهَا، وَأَصْلُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ: ثَلَاثَةُ عُيُوبٍ: **أَوَّلُهَا**: إِرَادَةُ مُقَابَلَةِ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ بِأَفْعَالِنَا، وَذَلِكَ مِنْ قِلَّةِ المَعْرِفَةِ بِجَلَالِهِ. **الثَّانِي**: رُؤْيَةُ النَّفْسِ وَنِسْبَتِهَا فِي الأَفْعَالِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الاعْتِمَادِ عَلَى الأَعْمَالِ. **الثَّالِثُ**: اعْتِقَادُ أَنَّ الشُّكْرَ رَسْمٌ عَقْلِيٌّ، فَيُرِيدُ مُقَابَلَةَ مَا يَقْتَضِيهِ مَعْقُولُهُ بِمَا يَقْتَضِيهِ مَعْقُولُهُ، فَلَا يَتَنَاهَى لَهُ مَا يُرِيدُ؛ لِعَدَمِ تَنَاهِي مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ، فَيَدْهَشُ. وَلَوْ رَآهُ رَسْمًا شَرْعِيًّا كَمَا هُوَ الحَقُّ لَكَفَاهُ فِي شُكْرِ النِّعْمَةِ مَا وَقَعَ بِإِزَائِهَا مِنَ العُبُودِيَّةِ. (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١).

* **الدَّهَشُ**: وَقْفَةُ القَلْبِ وَحَيْرَتُهُ لِقُوَّةِ العَارِضِ[1].

* **الدَّهَشُ**: وَقْفَةٌ تَعْرِضُ لِلْقَلْبِ مِنْ حَيْرَتِهِ فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِ[2].

بَابُ الذَّالِ

* **الذَّاتِيُّ**: هُوَ مَا لَا يَصِحُّ فَقْدُهُ دُونَ فَقْدِ الذَّاتِ[3].

* **الذَّاتِيُّ**: هُوَ مَا لَا يَنْفَكُّ عَنْ وُجُودِ الذَّاتِ إِلَّا بِذَهَابِهَا، فَهُوَ لَازِمٌ لَهَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا[4].

بَابُ الرَّاءِ

* **الرَّجَاءُ**[5]: طَمَعٌ يَصْحَبُهُ عَمَلٌ فِي سَبَبِ المَطْمُوعِ فِيهِ لِأَجْلِ تَحْصِيلِهِ[6].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٥٩) النعم.

(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٦١).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٢٤).

(٤) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٢٣٩).

(٥) قال الشيخ زروق ﷺ: «الرَّجَاءُ يَتَوَلَّدُ مِنَ التَّصْدِيقِ بِالوَعْدِ مَعَ طَلَبِ العِوَضِ». (شرح الآجرومية، ق١٦٦/أ).

(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٩) وا الشرح السابع عشر (ص١٤٨).

* **الرَّجَاءُ**: طَمَعٌ يَصْحَبُهُ عَمَلٌ لِتَحْصِيلِ المَطْمُوعِ فِيهِ[١].

* **الرَّجَاءُ**: هُوَ الطَّمَعُ فِيمَا عِنْدَ اللهِ بِشَرْطِ العَمَلِ فِي سَبَبِ الوُصُولِ إِلَيْهِ[٢].

* **الرَّجَاءُ**: هُوَ تَعَلُّقُ القَلْبِ بِمَطْمُوعٍ يَحْصُلُ فِي المُسْتَقْبَلِ مَعَ الأَخْذِ فِي العَمَلِ المُحَصِّلِ لَهُ[٣].

* **الرِّضَا**: تَلَقِّي المَهَالِكِ بِوَجْهٍ ضَاحِكٍ[٤].

* **الرِّيَاءُ**[٥]: هُوَ اعْتِبَارُ الخَلْقِ فِي القَصْدِ لِمعُامَلَةِ الحَقِّ، سَوَاءٌ ظَهَرَ لَهُمْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ[٦].

* **الرِّيَاءُ**: هُوَ العَمَلُ عَلَى رُؤْيَةِ الخَلْقِ[٧].

* **الرِّيَاضَةُ**: تَمْرِينُ النَّفْسِ لِإِثْبَاتِ حَسَنِ الأَخْلَاقِ وَدَفْعِ سَيِّئِهَا[٨].

---

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٦٥).
(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٢٩٨).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص١٤٧) ونفس التعريف ذكره الشيخ زروق ﵀ فيما كتبه من شرح صوفيّ على أوائل المقدمة الآجرومية (ق١٦٦/أ).
(٤) شرح الحقائق (ص١٩٢) والشرح الثالث على الحكم (ص٣٠٠).
(٥) قال الشيخ زرُّوق ﵀: «الرِّيَاءُ قَادِحٌ فِي صِحَّةِ العَمَلِ، وَالعُجْبُ قَادِحٌ فِي كَمَالِهِ فَقَطْ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص٦٧) وقال ﵀: «لَا دَاعِيَ لِلرِّيَاءِ سِوَى حُبِّ المَحْمَدَةِ أَوْ مَا يَنْشَأُ عَنْهَا». (الشرح الثالث على الحكم، ص ٤٥).
(٦) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٦٦).
(٧) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٠٣).
(٨) تأسيس القواعد والأصول (ص١٢٦).

بَابُ الزَّايِ

* **الزّاهِدُ**: هُوَ العَامِلُ فِي الفِرَارِ مِنْ خَلْقِ اللهِ إِلَى اللهِ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ مَدْحًا، وَلَا يَرْضَى مِنْهُمْ حَالًا، وَلَا يُعَرِّجُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالفِرَارِ عَنْهُمْ وَالنُّفُورِ مِنْهُمْ، فَيَفْرَحُ بِذَمِّهِمْ، وَيَأْنَسُ بِبُعْدِهِمْ، وَذَلِكَ هُوَ الصَّرَاطُ المُسْتَقِيمُ فِي حَقِّهِ[1].

* **الزّاهِدُ**: هُوَ الَّذِي فَرَّ مِنَ الدُّنْيَا لِرَبِّهِ[2].

* **الزّاهِدُ**: هُوَ الفَارُّ مِنْ وُجُودِ الخَلائِقِ فِي الظَّاهِرِ لِيَنْفَرِدَ هَمُّهُ لِمَوْلَاهُ عَلَى بِسَاطِ الطَّلَبِ وَإِرَادَةِ السَّلَامَةِ[3].

* **الزُّهْدُ**[4]: هُوَ إِهْمَالُ الدُّنْيَا[5] .....

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٩٠).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٤٨).

(٣) الشرح السابع عشر على الحكم، (ص ١٣١).

(٤) عرّفه الأستاذ عبد الكريم القشيري بقوله: «تَرْكُ الفَضْلَةِ وَالبَذْلُ عَلَى الوَهْلَةِ. أَوْ يُقَالُ: عُزُوفُ القَلْبِ عَمَّا فِيهِ رَيْبٌ». (منثور الخطاب، ص ٦١).

(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٤٨) قال الشيخ زروق ﷺ: «تَسْمِيَةُ الدُّنْيَا بِذَلِكَ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: أَنَّهُ مِنَ الدَّنَاءَةِ وَالخِسَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي جَنْبِ الآخِرَةِ. **الثَّانِي**: أَنَّهُ مِنَ الدُّنُوِّ، وَذَلِكَ قَاضٍ بِوُجُوبِ انْقِضَائِهَا وَانْقِرَاضِهَا. **الثَّالِثُ**: مِنَ الدُّونِ الَّذِي هُوَ الأَقَلُّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا كَذَلِكَ؛ إِذْ مَتَاعُهَا قَلِيلٌ. وَقَدْ شَهِدَتِ العَوَائِدُ وَالتَّجَارُبُ بِكُلِّ ذَلِكَ مِنْهَا، حَتَّى قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ:=

وَبُغْضُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ[1].

بَابُ السِّينِ

* **السَّالِكُ**: هُوَ المُتَوَجِّهُ لِطَلَبِ الحَقِّ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِيبِ وَالتَّهْذِيبِ[2].

* **السَّالِكُ**: هُوَ الطَّالِبُ لِلتَّحَقُّقِ بِالحَقِيقَةِ مِنْ وَجْهِ العَمَلِ بِالطَّرِيقَةِ[3].

* **السَّالِكُ**: هُوَ المُتَوَجِّهُ لِطَلَبِ الحَقِّ عَلَى بِسَاطِ الصِّدْقِ[4].

= الدُّنْيَا دَارُ هَمٍّ وَغَمٍّ، فَمَا كَانَ مِنْهَا مِنْ سُرُورٍ فَهُوَ رِبْحٌ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٧١).

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٤٨) قال الشيخ زروق ﵀: «الزُّهْدُ دَلِيلُ الثِّقَةِ بِاللهِ وَالإِعْرَاضِ عَنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ شَاهِدُ وُجُودِ المَعْرِفَةِ بِهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص١٠٧).
وقال ﵀: «أَصْلُ الزُّهْدِ مَعْرِفَةُ اللهِ، وَحَقِيقَتُهُ الثِّقَةُ بِاللهِ، وَوَجْهُهُ بُرُودَةُ الدُّنْيَا عَنِ القَلْبِ فَقْدًا أَوْ وُجُودًا». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص١٥٠)
وَقَالَ ﵀: «فَوَائِدُ الزُّهْدِ ثَلَاثٌ: **أَوَّلُهَا**: التَّفَرُّغُ لِلْعِبَادَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الكُلَفِ. **الثَّانِي**: الرَّاحَةُ مِنْ تَعَبِ الوِجْدَانِ وَالفُقْدَانِ. **الثَّالِثُ**: فَرَاغُ القَلْبِ لِقَبُولِ المَوَاهِبِ الإِلَهِيَّةِ وَالتَّزْكِيَاتِ العِرْفَانِيَّةِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٥٤).

(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٦٦).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٣٧) قال الشيخ زروق ﵀: «السَّيْرُ وَالسُّلُوكُ إِنَّمَا هُوَ لِتَحْقِيقِ المَبَادِئِ وَكَمَالِهَا، وَلَيْسَ ثَمَّ غَيْرُهَا، وَمَنْ فَهِمَ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ وَأَضَلَّ، فَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ فِي المَبَادِئِ لَا يُقْبَلُ فِي المَنَاهِي». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص٢٢).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٤٠) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﵀: «الصِّدْقُ فِي=

* **السَّالِكُ**: هُوَ الطَّالِبُ لِوُجُودِ الحَقِّ بِطَرِيقِ التَّحَقُّقِ فِي الصِّدْقِ[١].

* **السِّرُّ**: الحَقِيقَةُ القَابِلَةُ لِلتَّجَلِّيَاتِ[٢].

* **السِّرُّ**: بَاطِنُ القَلْبِ، كَالقَلْبِ لِلْجَسَدِ[٣].

* **السُّكْرُ**: هُوَ الاسْتِغْرَاقُ فِي مَعَانِي الأَذْوَاقِ[٤].

* **السُّكْرُ**: حَالٌ وَارِدٌ قَوِيٌّ يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ بِالاخْتِيَارِ، وَيُشَارُ بِهِ إِلَى سُقُوطِ التَّمَالُكِ فِي الطَّرَبِ[٥].

* **السُّكْرُ**: غَلَبَةٌ تَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِالاخْتِيَارِ وَإِنْ كَانَ مَعَهَا تَمْيِيزٌ[٦].

بَابُ الشِّينِ

* **الشَّطْحُ**[١]: حَالَةٌ قَلْبِيَّةٌ تَقَعُ لِلْعَارِفِ لَا يَجِدُ مَحِيدًا عَنِ التَّعْبِيرِ

= العُبُودِيَّةِ بِثَلَاثٍ: **أَوَّلُهَا**: امْتِثَالُ الأَمْرِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى عِلَّةٍ مِنْ عِوَضٍ أَوْ غَرَضٍ. **الثَّانِي**: الاسْتِسْلَامُ لِلْقَهْرِ عَلَى نَعْتِ التَّفْوِيضِ وَالرِّضَى. **الثَّالِثُ**: دَوَامُ المُرَاقَبَةِ حِفْظًا لِلْحُرْمَةِ، وَقِيَامًا لِلْحَقِّ بِالخِدْمَةِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٤٧).

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص١١٣).

(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١١٨).

(٣) شرح الحقائق (ص١٥٩).

(٤) الشرح الثالث على الحكم (ص ٣١٩).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٧٥).

(٦) الشرح السادس عشر على الحِكَم (ص٤٧٢).

عَنْهَا وَلَا تَفِي العِبَارَةُ بِمَقْصُودِهَا. وَقَدْ تَخْرُجُ عَلَى خِلَافِ الأَوْلَى فَتُوجِبُ إِنْكَارًا لِسَامِعِهَا[٢].

* **الشُّكْرُ**: فَرَحُ القَلْبِ بِالمُنْعِمِ لَا بِالنِّعَمِ، حَتَّى يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى الجَوَارِحِ فَتَكُفَّ عَنِ التَّوَجُّهِ لِغَيْرِهِ وَالاسْتِهَانَةِ بِأَمْرِهِ[٣].

* **الشُّكْرُ**: فَرَحُ القَلْبِ بِالمُنْعِمِ لِأَجْلِ نِعْمَتِهِ، حَتَّى يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى الجَوَارِحِ فَيَنْطَلِقُ اللِّسَانُ بِالثَّنَاءِ، وَتَسْخُو الأَعْضَاءُ بِالعَمَلِ وَتَرْكِ المُخَالَفَةِ[٤].

* **الشَّهْوَةُ**: انْبِعَاثُ النَّفْسِ لِطَلَبِ المُلَائِمِ طَبْعًا دُونَ مُرَاعَاةِ زَائِدٍ[٥].

---

(١) عرّفه الأستاذ عبد الكريم القشيري بقوله: «كَلَامٌ يُتَرْجِمُهُ اللِّسَانُ عَنْ وَجْدٍ يَفِيضُ مِنْ مَعْدَنِهِ مَقْرُونٍ بِالدَّعْوَى». (عبارات الصوفية ومعانيها، ص ٤٨).

(٢) شرح الحقائق (ص٢٣٩).

(٣) الشرح الثالث على الحكم (ص ١١٠).

(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٢٨) قال الشيخ زرُّوق ﵀: «أَرْكَانُ الشُّكْرِ ثَلَاثَةٌ: **أَوَّلُهَا**: فَرَحُ القَلْبِ بِالمُنْعِمِ لِأَجْلِ إِنْعَامِهِ، وَهُوَ حَقِيقَتُهُ. **الثَّانِي**: انْطِلَاقُ اللِّسَانِ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ. **الثَّالِثُ**: تَوْقِيفُ الجَوَارِحِ عَلَى أَمْرِهِ دُونَ شَيْءٍ سِوَاهُ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ١٧٦).

(٥) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٩٢) قال الشيخ زروق ﵀: «مَا دَامَتِ الشَّهَوَاتُ فَالرِّحْلَةُ إِلَى اللهِ بِصِدْقِ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ مُتَعَذِّرَةٌ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا كُلَّمَا نَهَضَ أَقْعَدَهُ التَّشَوُّفُ إِلَيْهَا، تَارَةً بِالفِكْرِ فِي وَجْهِ تَحْصِيلِهَا، وَتَارَةً بِالعَمَلِ فِي تَوْصِيلِهَا، وَتَارَةً بِالنَّظَرِ فِي أَسْبَابِهَا. وَإِنْ وُفِّقَ صَاحِبُهَا لِلنُّهُوضِ فَإِنَّهَا تُبَطِّئُهُ فِي السَّيْرِ كَالكَبْلِ لِصَاحِبِهِ، وَلِهَذَا تَرَكَهَا الأَكَابِرُ وَحَرَّضُوا عَلَى تَرْكِهَا، لَا لِذَاتِهَا». (راجع الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٤٥).

* **الشَّهْوَةُ**: تَسَلُّطُ النَّفْسِ عَلَى طَلَبِ المُلَائِمِ طَبْعًا دُونَ تَوَقُّفٍ[١].

* **الشَّهْوَةُ**: هِيَ انْبِعَاثُ النَّفْسِ لِطَلَبِ المُلَائِمِ طَبْعًا دُونَ وَازِعٍ دِينِيٍّ، سَوَاءٌ كَانَ يُبَالِي بِهِ أَوْ لَا يُبَالِي بِهِ. وَقَدْ تَكُونُ مُحَرَّمَةً وَمَكْرُوهَةً وَمُبَاحَةً[٢].

* **الشَّهْوَةُ**: انْبِعَاثُ النَّفْسِ لِطَلَبِ المُلَائِمِ طَبْعًا مِنْ حَيْثُ هُوَ[٣].

* **الشَّهْوَةُ**: هِيَ الاسْتِرْسَالُ مَعَ النَّفْسِ فِي طَلَبِ المُسْتَلَذَّاتِ[٤].

* **الشُّهُودُ**: مُلَاحَظَةُ مَعْنَى المَعْرِفَةِ فِي الوُجُودِ حَتَّى كَأَنَّ المَعْرُوفَ نُصْبَ عَيْنَيْهِ[٥].

* **الشَّوْقُ**: اهْتِيَاجُ القَلَقِ لِتَمَكُّنِ الحَرَقِ[٦].

بَابُ الصَّادِ

* **الصَّبْرُ**: حَبْسُ القَلْبِ عَلَى حُكْمِ الرَّبِّ[٧] حَتَّى يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى الجَوَارِحِ فَلَا تَضْطَرِبُ[٨].

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٥٥).
(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص١٤٣).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص١٤).
(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٧٧).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٠٩).
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٦١) وكذا في الشرح السادس عشر (ص٣٦٥).
(٧) إلى هنا هو تعريف الأستاذ عبد الكريم القشيري. (منثور الخطاب، ص ٦١).
(٨) شرح الحقائق (ص١٩٢).

* **الصَّبْرُ**: ثَبَاتُ القَلْبِ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ[١].

* **الصَّحْوُ**: وَارِدٌ قَوِيٌّ يَرُدُّ إِلَى الإِحْسَاسِ بَعْدَ الغَيْبَةِ بِوَارِدٍ قَوِيٍّ يُعَاكِسُهُ[٢].

* **الصَّحْوُ**: حَالَةٌ تَقْتَضِي التَّصَرُّفَ بِالاخْتِيَارِ[٣].

* **الصِّدِّيقُ**: هُوَ الَّذِي صَدَقَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِهِ وَأَحْوَالِهِ مَعَ رَبِّهِ[٤].

* **الصِّدِّيقُ**: هُوَ الَّذِي صَدَقَ اللهَ بِكُلِّ حَالٍ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَكَانَ صَادِقًا فِي قَوْلِهِ بِأَنْ لَا يَكْذِبَ، وَفِي عَمَلِهِ بِأَنْ لَا يَلْحَظَ فِيهِ غَيْرَ رَبِّهِ، وَفِي حَالِهِ بِأَنْ لَا يَلْتَفِت لِسِوَى مَوْلَاهُ، وَلَا يَدَّعِي شَيْئًا مَعَهُ[٥].

* **الصِّدِّيقُ**: مَنْ صَدَقَ اللهَ فِي كُلِّ شَيءٍ مِنْه عِلْمًا وَعَمَلًا وَحَالًا وَقَوْلًا وَفِعْلًا، وَبَالَغَ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ جُزْءٌ إِلَّا دَاخَلَهُ الصِّدْقُ[٦].

* **الصُّوفِيُّ**: مَنْ صَفَا عَنْ كُلِّ خُلُقٍ مَذْمُومٍ[٧].

---

(١) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣١٠).
(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٧٥).
(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٨٢).
(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٨٥).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٩٧).
(٦) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٤٢٣).
(٧) شرح المباحث (ص٥٩).

بَابُ الطَّاءِ

* **الطَّاعَةُ**: مُوَافَقَةُ أَمْرِ اللهِ فِيمَا طَلَبَ مِنْ عَبْدِهِ بِالعَمَلِ بِهِ[١].

* **الطَّاعَةُ**: مَا وَافَقَ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ مِنَ الحَرَكَاتِ[٢].

* **الطَّاعَةُ**: امْتِثَالُ الأَوَامِرِ وَالانْكِفَافُ عَنِ الزَّوَاجِرِ[٣].

* **الطَّاعَةُ**: مُوَافَقَةُ المَطْلُوبِ شَرْعًا[٤].

* **الطَّاعَةُ**: مُوَافَقَةُ أَمْرِ اللهِ الوَاجِبِ وَالمَنْدُوبِ وَلَوْ كَانَ وَرَعًا، فِعْلًا كَانَ أَوْ تَرْكًا[٥].

* **الطَّرِيقَةُ الصُّوفِيَّةُ**: هِيَ المَوْضُوعَةُ لِلْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ الاتِّصَافِ

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٧٨) قال الشيخ زروق ﷺ: «الطَّاعَةُ مِنَ الفَوَائِدِ المَحْبُوبَةِ النَّافِعَةِ دُنْيَا وَدِينًا، وَالفَرَحُ بِهَا أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ لِمَنْ حَصَّلَهَا، ثُمَّ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **فَرَحٌ** بِهَا مِنْ حَيْثُ مَا يُرْجَى مِنْ ثَوَابِهَا أَوْ يُخْشَى عِقَابُ فَوَاتِهَا، **وَفَرَحٌ** بِهَا مِنْ حَيْثُ وُجُودُهَا وَظُهُورُهَا عَلَى يَدَيْهِ لِتَزْكِيَتِهِ بِهَا، **وَفَرَحٌ** بِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الحَقَّ ذَكَرَهُ بِالتَّوْفِيقِ لَهَا وَمَنَّ عَلَيْهِ بِوُجُودِ تَحْصِيلِهَا مَعَ تَحْصِيلِ العُبُودِيَّةِ وَامْتِثَالِ الأَمْرِ بِهَا». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ١١٤).

(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٨٦).

(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٤٢).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٩٥).

(٥) الشرح السادس على الحكم (ص١٤٤).

بِالمَحَامِدِ وَتَرْكِ الأَوْصَافِ المَذْمُومَةِ[١].

* **الطَّمَعُ**: تَعَلُّقُ القَلْبِ بِحُصُولٍ مُؤَمَّلٍ دُونَ سَبَبٍ[٢].

* **الطَّمَعُ**: تَعَلُّقُ القَلْبِ بِحُصُولِ المُرَادِ مِنْ قِبَلِ العِبَادِ[٣].

بَابُ الظَّاءِ

* **الظُّلْمَةُ**: نُكْتَةٌ تَقَعُ مِنَ الهَوَى فِي النَّفْسِ عَنْ عَوَارِضِ الوَهْمِ فَتُوجِبُ العَمَى عَنِ الحَقِّ لِتَمَكُّنِ البَاطِلِ مِنَ الحَقِيقَةِ، فَيَأْتِي العَبْدُ وَيَذَرُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ[٤].

---

(١) شرح المباحث (ص٦٨) وقال الشيخ زروق رضي الله عنه: «طَرِيقَةُ القَوْمِ مَدَارُهَا عَلَى التَّحَقُّقِ بِالحَقِيقَةِ مَعَ إِقَامَةِ رَسْمِ الشَّرِيعَةِ». (الشرح الخامس عشر، ص ٤٨١)
وَقَالَ رضي الله عنه: «اعْلَمْ أَنَّ الطَّرِيقَ مُنْحَصِرٌ فِي اتِّبَاعِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم بِجَمْعِ الحَقِيقَةِ لِلشَّرِيعَةِ، إِلَّا أَنَّ مَسَالِكَهَا مُخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ الوُجُوهِ وَالتَّوَجُّهَاتِ، وَأَعْلَى المَسَالِكِ السُّلُوكُ بِالهِمَّةِ. (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٣٦٠)
وَقَالَ رضي الله عنه: «لَيْسَ إِلَّا طَرِيقُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم الجَامِعَةُ لِجَوَامِعِ التَّوَجُّهِ، المُحْتَوِيَةُ عَلَى زَهَادَةٍ فِي عِبَادَةٍ، وَسُلُوكٍ بِإِرَادَةٍ، وَمَعْرِفَةٍ بِتَحَقُّقٍ، فَالعَابِدُ يَغْتَرِفُ مِنْ قِيَامِهِ حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ، وَالزَّاهِدُ يَأْخُذُ بِإِعْرَاضِهِ عَنْ زِينَةِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَالمُرِيدُ يَقْتَدِي بِخُلُقِهِ العَظِيمِ، وَالعَارِفُ يَغْتَرِفُ مِنْ بَحْرِ قَوْلِهِ: «**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ**». (الشرح السادس عشر على الحكم، ص١٢٠).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٧٤).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٧١).

(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١١٨ ـ ١١٩).

* **الظُّلْمَةُ**: الشَّهْوَةُ وَالغَفْلَةُ وَالمَعْصِيَةُ[1].

بَابُ العَيْنِ

* **العَابِدُ**: هُوَ المُتَوَجِّهُ إِلَى اللهِ بِالحَقِّ عَلَى بِسَاطِ الصِّدْقِ[2].

* **العَابِدُ**: مَنْ يَعْمَلُ بِتَحْقِيقِ العَمَلِ لِقَصْدِ تَحْصِيلِ الأَمَلِ[3].

* **العَابِدُ**: هُوَ الَّذِي يَتَطَلَّبُ تَحْقِيقَ الأَعْمَالِ وَتَخْلِيصَهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِنَاءٍ بِالأَحْوَالِ وَتَمْحِيصِهَا[4].

* **العَارِفُ**[5]: هُوَ الَّذِي صَحَّ تَعَلُّقُهُ بِرَبِّهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، فَلَمْ

---

(١) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٩٩) قال الشيخ زروق ﷺ: «ابْتِلَاءُ العَبْدِ بِالظُّلَمِ تَارَةً يَكُونُ طَرْدًا، وَتَارَةً يَكُونُ تَأْدِيبًا، وَتَارَةً يَكُونُ تَقْرِيبًا، فَإِذَا أَثْمَرَتْ إِنَابَةً كَانَتْ تَقْرِيبًا، وَإِذَا أَثْمَرَتِ انْكِسَارًا وَتَذْكِيرًا كَانَتْ تَأْدِيبًا، وَإِذَا أَثْمَرَتْ تَعَلُّقًا بِهَا كَانَتْ طَرْدًا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٤٨) قال الشيخ زروق ﷺ: «العُبَّادُ مَقَامُهُمُ التَّوَجُّهُ إِلَى اللهِ بِالعَمَلِ الصَّحِيحِ عَلَى بِسَاطِ الإِخْلَاصِ طَلَبًا لِمَا عِنْدَ اللهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٨٤).

(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص١٣١).

(٤) شرح الحقائق (ص٢٨).

(٥) قال الشيخ زرُّوق ﷺ: «العَارِفُ مَوْسُومٌ بِثَلَاثٍ: **أَوَّلُهَا**: شُهُودُ كُلِّ الوُجُودِ بِحَقِيقَةِ حُكْمِهِ الَّتِي هِيَ وُجُودُ الافْتِقَارِ. **الثَّانِي**: شُهُودُ المُوجِدِ لِكُلِّ شَيْءٍ بِوُجُوهِ الكَمَالِ وَنُعُوتِ الجَلَالِ. **الثَّالِثُ**: تَمَكُّنُ ذَلِكَ مِنْ حَقِيقَتِهِ بِكُلِّ حَالٍ». (الشرح الخامس عشر=

يُعَرِّجْ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ لِسِوَاهُ، وَلَمْ يَدُلَّ إِلَّا عَلَيْهِ[1].

* **العَارِفُ**: هُوَ الَّذِي قَدْ تَحَقَّقَ بِحَقِيقَةٍ مِنَ العِلْمِ بِالحَقِّ، فَسَرَتْ فِي كُلِّيَّتِهِ حَتَّى جَرَى عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ[2].

* **العَارِفُ**: هُوَ الَّذِي تَمَكَّنَ مِنْ قَلْبِهِ العِلْمُ بِجَلَالِ الحَقِّ سُبْحَانَهُ، فَسَرَى فِي كُلِّيَّتِهِ سَرَيَانًا أَوْجَبَ لَهُ الجَرْيَ عَلَى حُكْمِ مَا قَامَ بِقَلْبِهِ مِنْ مَعَانِي الحَقِيقَةِ عَلَى بِسَاطِ الشَّرِيعَةِ[3].

* **العَافِيَةُ**: سُكُونُ القَلْبِ إِلَى اللهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى لَا تَتَأَثَّرَ النَّفْسُ بِشَيْءٍ رُجُوعًا إِلَى اللهِ بِالرِّضَى: وَهُوَ تَلَقِّي المَهَالِكِ بِوَجْهٍ ضَاحِكٍ[4].

* **العَاقِلُ**: هُوَ الَّذِي حَصَلَتْ لَهُ قُوَّةٌ عَقْلِيَّةٌ تَعْقِلُهُ ـ أَيْ تَمْنَعُهُ ـ مِنْ تَضْيِيعِ المُهِمِّ وَالعَمَلِ بِمَا لَيْسَ بِمُهِمٍّ[5].

= على الحكم، ص٢٢٨).
وَقَالَ ﵁: «مَعْرِفَةُ العَارِفِ لَا تَنْقَطِعُ أَمْدَادُهَا أَبَدًا، بِخِلَافِ عَمَلِهِ. رَزَقَنَا اللهُ مِنْ كُلٍّ مِنْهُمَا حَظًّا وَافِرًا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٢٣٠).

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٠٣).

(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٦٦).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٤٤) قال الشيخ زروق ﵁: «سِيمَا العَارِفِينَ ثَلَاثٌ: **أَوَّلُهَا**: الإِعْرَاضُ عَنْ سِوَى مَعْرُوفِهِمْ بِكُلِّ حَالٍ وَعَلَى كُلِّ وَجْهٍ. **الثَّانِي**: الإِقْبَالُ عَلَيْهِ بِتَرْكِ الحُظُوظِ وَإِقَامَةِ الحُقُوقِ. **الثَّالِثُ**: الرِّضَى عَنْهُ فِي مَجَارِي أَحْكَامِهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٣٣).

(٤) شرح الحقائق (ص٩٣).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٥٩).

* **العِبَادَةُ**: إِقَامَةُ مَا طُلِبَ شَرْعًا مِنَ الأَعْمَالِ الخَارِجَةِ عَنِ العَادَةِ وَالدَّاخِلَةِ فِيهَا، سَوَاءٌ كَانَ رُخْصَةً أَوْ عَزِيمَةً[1].

* **العُبُودَةُ**: النَّظَرُ بِحِفْظِ الحُرْمَةِ، وَالعَمَلُ عَلَى وَاجِبِ الحَقِّ فِي الخِدْمَةِ، لَا لِطَلَبِ حَالٍ وَلَا لِغَرَضٍ يُنَالُ[2].

* **العُجْبُ**[3]: هُوَ رُؤْيَةُ النَّفْسِ فِي العَمَلِ[4].

* **العُزْلَةُ**: الانْفِرَادُ عَنِ الخَلْقِ وَلَوْ مَعَ مُلَابَسَتِهِمْ[5].

* **العُزْلَةُ**: إِفْرَادُ القَلْبِ لِمَا يُرِيدُهُ مِنَ المَطَالِبِ دُونَ تَعْرِيجٍ عَلَى غَيْرِهِ[6].

---

(١) تأسيس القواعد والأصول (ص١٥٩).

(٢) شرح الحقائق (ص٢٣٥).

(٣) قال الشريف الجرجاني: «العُجْبُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصَوُّرِ الشَّخْصِ اسْتِحْقَاقَ رُتْبَةٍ لَا يَكُونُ مُسْتَحِقًّا لَهَا». (التعريفات، ص ١٤٧).

(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٠٤).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٤٣) قال الشيخ زرُّوق رضي الله عنه: « وَالنَّاسُ فِي العُزْلَةِ ثَلَاثَةٌ: **مُعْتَزِلٌ لِيَسْلَمَ**، وَشَرْطُهُ سَلَامَةُ المُسْلِمِينَ مِنْ سُوءِ ظَنِّهِ. **وَمُعْتَزِلٌ لِيَغْنَمَ**، وَشَرْطُهُ مُلَازَمَةُ الصَّمْتِ وَالجُوعِ وَالسَّهَرِ. **وَمُعْتَزِلٌ لِيَنْعَمَ**، وَعُزْلَةُ السِّرِّ فِي حَقِّ هَذَا أَتَمُّ، مَعَ التَّحَرُّزِ مِنْ مَوَارِدِ الغَلَطِ وَمَظَانِّ الهَلَكَةِ وَالخَبْطِ. وَشَرْطُ كُلِّهَا عَدَمُ احْتِيَاجِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِمْ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا وَإِلَّا مُنِعَتْ، وَمُلَازَمَةُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فَإِنَّهَا العِصْمَةُ الدَّافِعَةُ لِكُلِّ نِقْمَةٍ. (الشرح الثالث على الحكم، ص ٤٨).

(٦) شرح المباحث (ص٢٣٦).

* **العِشْقُ**: مُجَاوَزَةُ الحَدِّ فِي الحُبِّ إِلَى إِيثَارِ المَحْبُوبِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ المُحِبِّ، حَتَّى مِنْ نَفْسِهِ وَرُوحِهِ وَقَلْبِهِ وَقَالِبِهِ وَالدُّنْيَا وَالآخِرَةُ[١].

* **العِصْمَةُ**: الامْتِنَاعُ مِنَ الذَّنْبِ مَعَ اسْتِحَالَةِ الوُقُوعِ فِيهِ[٢].

* **العِفَّةُ**: التَّمَاسُكُ عَنِ اتِّبَاعِ الهَوَى بِغَيْرِ حَقٍّ[٣].

* **العِفَّةُ**: مِلْكُ النَّفْسِ عَنِ الاسْتِرْسَالِ مَعَ مُرَادِهَا المَطْلُوبِ طَبْعًا بِمَا يَقْتَضِيهِ الحَقُّ عَادَةً أَوْ شَرْعًا[٤].

* **العِفَّةُ**: تَرْكُ الدَّنَاءَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ[٥].

* **العَقْلُ**: القُوَّةُ المُسْتَعِدَّةُ لِإِدْرَاكِ الأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ[٦].

* **العلمُ**: النُّكْتَةُ المُتَمَكِّنَةُ فِي النَّفْسِ الحَامِلَةُ عَلَى وُجُودِ الإِقْبَالِ عَلَى الشَّيْءِ وَالإِدْبَارِ عَنْهُ حَسبَمَا أَفَادَ مُضَمَّنُهَا[٧].

* **العِيَانُ**[٨]: رُتْبَةٌ بَعْدَ الطُّمَأْنِينَةِ فِي اليَقِينِ، حَتَّى يَصِيرَ المُشَارُ إِلَيْهِ

(١) شرح الحقائق (ص٦٢).
(٢) شرح الحقائق (ص٦٩) والشرح الثالث على الحكم (ص٧٥) وقال إثره: فالعصمة للأنبياء، والحفظ للأولياء.
(٣) الشرح الحادي على الحكم (ص٨٦).
(٤) الشرح السادس عشر على الحكم (ص١٤٤).
(٥) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٧٨).
(٦) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٨٩).
(٧) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٥٨).
(٨) العِيَانُ لُغَةً: مَصْدَرُ عَايَنَ، يقال: لَقِيتُهُ عِيَاناً: لَقِيتُهُ مُشَاهَدَةً، أَيْ لَمْ أَشُكَّ فِي رُؤْيَتِي إِيَّاهُ.

بِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ بِبَاصِرَتِهِ مَا يَرَاهُ بِبَصِيرَتِهِ[1].

* **العِيَانُ**: رُتْبَةٌ وَرَاءَ الطُّمَأْنِينَةِ، مَدَارُهَا عَلَى تَحْقِيقِ الأَمْرِ بِوَجْهٍ لَا يُمْكِنُ فِيهِ نَقْصٌ وَلَا قُصُورٌ وَلَا يَعْتَرِيهِ شَكٌّ وَلَا تَشْكِيكٌ وَلَا قَبُولُهُ بِوَجْهٍ وَلَا بِحَالٍ[2].

* **العِيَانُ**: عِبَارَةٌ عَنْ رُتْبَةٍ مِنَ اليَقِينِ لَوْ كُشِفَ عَنْ صَاحِبِهَا مَا ازْدَادَ يَقِينًا[3].

* **العُيُوبُ**: هِيَ كُلُّ مَا يُوجِبُ نَقْصًا مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالغَفَلَاتِ وَرَدِيءِ العَادَاتِ[4].

بَابُ الغَيْنِ

* **الغَفْلَةُ**: ذُهُولٌ شَامِلٌ لِلْقَلْبِ[5].

* **الغَفْلَةُ**: هِيَ الإِعْرَاضُ دُونَ شُعُورٍ[6].

---

(١) الشرح الحادي على الحكم (ص٣١١).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٥٤).
(٣) الشرح السادس على الحكم (ص٣٩٢).
(٤) شرح المباحث (ص١٠٣) قال الشيخ زروق ﷺ: «أَكْبَرُ العُيُوبِ: الاعْتِمَادُ عَلَى الخَلْقِ، وَالتَّدْبِيرُ مَعَ الحَقِّ، وَالاجْتِهَادُ فِيمَا ضَمِنَ، مَعَ التَّقْصِيرِ فِيمَا طَلَبَ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٨٢).
(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٤٥).
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٧٤).

* **الغَفْلَةُ**: الإِعْرَاضُ بِنَوْعِ الاسْتِغْرَاقِ فِي النَّقِيضِ[1].

* **الغَفْلَةُ**: هِيَ الإِعْرَاضُ ـ لَا بِقَصْدِ الإِهْمَالِ ـ عَنْ مُقْتَضَيَاتِ الأَدَبِ، وَإِنْ كَانَ سُنَّةً أَوْ نَفْلًا، تُلُبِّسَ بِهِ أَوْ لَمْ يُتَلَبَّسْ بِهِ. وَلَهَا مَرَاتِبُ لَا تُحْصَى، وَقَدْ تَجُرُّ لِلْمُحَرَّمَاتِ وَتَجْرِي بِهَا[2].

* **الغَفْلَةُ**: إِهْمَالُ الحُقُوقِ المَنْدُوبَةِ أَوِ الْوَاجِبَةِ بِالاسْتِرْسَالِ مَعَ دَعَاوَى الهَوَى[3].

* **الغَيْبَةُ**: انْقِطَاعُ القَلْبِ عَنْ مُلَاحَظَةِ الخَلَائِقِ[4].

* **الغَيْبَةُ**: الاشْتِغَالُ عَنِ الشَّيْءِ بِوَجْهٍ لَا يُمْكِنُ مَعَهُ الشُّعُورُ بِهِ حَالَةَ الاشْتِغَالِ[5].

* **الغَيْبَةُ**: عَدَمُ الشُّعُورِ بِالخَلْقِ[6].

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٥٥).
(٢) الشرح السادس على الحكم (ص١٤٣).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٧٧).
(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٧٦).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٠٩).
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٨٢).

بَابُ الفَاءِ

* **الفَرْقُ**: شُهُودُ الخَلْقِ وَالحَقِّ[1].

* **الفَقِيرُ**: هُوَ المُتَوَجِّهُ لِلْحَقِّ عَلَى بِسَاطِ الصِّدْقِ[2].

* **الفَقِيرُ**: هُوَ مَنْ لَمْ تَبْقَ فِيهِ بَقِيَّةٌ لِغَيْرِ الحَقِّ سُبْحَانَهُ[3].

* **الفِكْرَةُ**: اسْتِعْمَالُ القُوَى فِي طَلَبِ العِلْمِ مِنْ وَجْهِهِ بِطَرِيقِهِ[4].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٨٢) وكذلك في الشرح السادس عشر (ص٤٧٢) وزاد فيه: «وَهُوَ مَحَلُّ رُؤْيَةِ أَفْعَالِهِمْ وَالنَّظَرِ فِي أَحْوَالِهِمْ».

(٢) شرح المباحث (ص٥٩).

(٣) شرح المباحث (ص٥٩).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٧١) وقال الشيخ زروق ﷺ: «وَمِنْ أَهَمِّ مَا تَجْرِي فِيهِ الفِكْرَةُ إِسْقَاطُ الخَلَائِقِ عَنِ القَلْبِ لِأَنَّ وُجُودَهُمْ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ تَنْوِيرِهِ، ثُمَّ الشَّهَوَاتِ وَالغَفَلَاتِ وَالمَعَاصِي». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٤٤)
وَقال ﷺ: مَجَارِي الفِكْرِ فِي الجُمْلَةِ ثَلَاثَةٌ:
ـ **أَوَّلُهَا**: **الحَسَنَاتُ**، وَيَجْرِي فِيهَا على ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: حُسْنُهَا الحَامِلُ عَلَى فِعْلِها. **الثَّانِي**: تَرْتِيبُهَا وَوَجْهُ إِيقَاعِهَا المُوجِبُ لِكَمَالِهَا. **الثَّالِثُ**: أَسْبَابُ دَوَامِهَا وَوُجُوهُ الإِقَامَةِ فِيهَا.
ـ **الثَّانِي مِنَ المَجَارِي**: الفِكْرُ فِي السَّيِّئَاتِ، وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: قُبْحُهَا حَتَّى لَا يُغْتَرَّ بِهَا. **الثَّانِي**: وَجْهُ دَفْعِها ونَفْيِهَا. **الثَّالِثُ**: وَجْهُ التَّنصُّلِ بَعْدَ الوُقُوعِ فِيهَا.
ـ **الثَّالِثُ مِنَ المَجَارِي**: الفِكْرُ فِي دَوَاعِي الحَقَائِقِ وَتَحَقُّقِهَا، وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ=

* **الفِكْرَةُ**: تَمْشِيَةُ القَلْبِ فِي المَعْلُومِ لِاسْتِخْرَاجِ مَا يَتَضَمَّنَهُ مِنَ الخَفِيَّاتِ(١).

* **الفَنَاءُ**: اضْمِحْلَالُ مَا دُونَ الحَقِّ عِلْمًا ثُمَّ عَيْنًا ثُمَّ حَقًّا(٢).

* **الفَنَاءُ**: رُجُوعُ الأَكْوَانِ بِالذَّاتِ لِلْعَدَمِ الأَصْلِيِّ(٣).

* **الفَنَاءُ**: ذَهَابُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ لِانْدِرَاجِهِ فِي وُجُودِهِ حُكْمًا(٤).

= أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: الفِكْرَةُ فِي ضَعْفِ الخَلْقِ وَعَجْزِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ. **الثَّانِي**: الفِكْرَةُ فِي كَمَالِ اللهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الكَمَالِ وَنُعُوتِ الجَلَالِ. **الثَّالِثُ**: الفِكْرَةُ فِي مَوَاقِعِ التَّوْحِيدِ وَأَسْبَابِ دَوَامِهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٩٠) قال الشيخ زروق ﷺ: «الفِكْرَةُ أربعٌ: **أَوَّلُهَا**: فِكْرَةٌ تُفِيدُ التَّصْدِيقَ وَالإِيمَانَ، وَتَجْرِي فِي دَلَائِلِ الصُّنْعِ طَلَبًا لِبُرْهَانِ الحَقِّ وَبَيَانِ الوَجْهِ فِيهِ. **الثَّانِيَةُ**: فِكْرَةٌ تَجْرِي مَعَ التَّصْدِيقِ وَالإِيمَانِ، وَهِيَ الفِكْرَةُ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ لَوَازِمِهِ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ لِلتَّحَقُّقِ بِهَا، كَالفِكْرِ بِهَا فِي عَظَمَةِ اللهِ تَعَالَى وَشَرَفِ نَبِيِّهِ وَمَا جَاءَ بِهِ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ مِمَّا كَانَ أَوْ يَكُونُ. **الثَّالِثَةُ**: فِكْرَةٌ تَقْتَضِي الشُّهُودَ وَالعِيَانَ، وَهِيَ الفِكْرَةُ فِيمَا يَهْدِي لِذَلِكَ مِنْ عَظَمَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَوُجُوهِ التَّصَرُّفِ الجَارِي فِي خَلْقِهِ بِحُكْمِهِ وَحِكْمَتِه. **الرَّابِعَةُ**: فِكْرَةٌ نَاشِئَةٌ عَنْ شُهُودِ الحَقِيقَةِ وَمُعَايَنَتِهَا، وَمَرْجِعُهَا لِجَوْلَاتِ القَلْبِ فِي بِسَاطِ التَّعْظِيمِ وَالإِجْلَالِ. (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٣٨٢).

(٢) العجالة (ص٩٥).

(٣) العجالة (ص١٠٣).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٠١).

* **الفَنَاءُ**: رُؤْيَةُ حَقٍّ بِلَا خَلْقٍ، وَذَلِكَ يَقْضِي بِوُجُودِ الغَيْبَةِ عَنْهُمْ وَعَدَمِ الالْتِفَاتِ إِلَيْهِمْ، سَوَاءٌ كَانَ فَنَاؤُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى أَفْعَالِهِ أَوْ إِلَى أَسْمَائِهِ أَوْ إِلَى صِفَاتِهِ أَوْ إِلَى كَمَالِ ذَاتِهِ(١).

* **الفَنَاءُ**: رُؤْيَةُ حَقٍّ بِلَا خَلْقٍ؛ لِمَا يَبْدُو مِنْ جَلَالِهِ الَّذِي يَضْمَحِلُّ مَعَهُ وُجُودُ كُلِّ شَيْءٍ(٢).

* **الفَنَاءُ**: شُهُودُ الحَقِّ بِلَا خَلْقٍ؛ لِانْدِرَاجِ حُكْمِ الفِعْلِ فِي الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَثَرُهَا، وَلِذَلِكَ لَا يَبْقَى خَبَرٌ عَنِ الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، وَالصِّفَةُ مُضَافَةٌ لِمَوْصُوفِهَا، فَلَيْسَ إِلَّا هُوَ وَحْدَهُ، وَذَلِكَ عَيْنُ الغَيْبَةِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ بِهِ لِرُجُوعِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ(٣).

بَابُ القَافِ

* **القَبْضُ**: مَا يَقَعُ فِي النَّفْسِ مِنَ الكَزَازَةِ عِنْدَ اسْتِشْعَارِ مَكْرُوهٍ فِي غَالِبِ الأَحْوَالِ(٤).

* **القَبْضُ**: عِبَارَةٌ عَنْ ظِلٍّ يَقَعُ فِي الصَّدْرِ مِنْ مُوجَبَاتِ الخَوْفِ أَوِ

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٣٨) قال الشيخ زروق ﷺ: «وَمَرْجِعُهُ لِرُؤْيَةِ المَشْهُودِ وَحْدَهُ مِنْ حَيْثُ الشُّهُودُ». (شرح المقطعات الششترية، ص٥٨).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٠٩).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٥٤).
(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٤٨).

الحَيَاءِ وَغَيْرِهِمَا، دُونَ تَوَقُّعٍ وَلَا خَجَلٍ؛ لِأَنَّ مَا صَحِبَهُ التَّوَقُّعُ خَوْفٌ، وَمَا صَحِبَهُ خَجَلٌ حَيَاءٌ[1].

* **القَبْضُ**: الانْقِبَاضُ وَالانْكِمَاشُ عَنِ النَّاسِ، وَعَدَمُ إِظْهَارِ البِشْرِ، وَنَفْيُ الانْبِسَاطِ بِالكُلِّيَّةِ[2].

* **القَلْبُ**: القُوَّةُ القَابِلَةُ لِلْمَفْهُومَاتِ[3].

* **القَلْبُ**: القُوَّةُ المُسْتَعِدَّةُ لِقَبُولِ المَفْهُومَاتِ[4].

بَابُ الكَافِ

* **الكِبْرُ**: اعْتِقَادُ المَزِيَّةِ وَإِنْ كَانَ فِي أَدْنَى دَرَجَاتِ الضَّعَةِ[5].

* **الكِبْرُ**: عَدَمُ الإِنْصَافِ عِنْدَ وُضُوحِ الحَقِّ وَظُهُورِهِ[6].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٠٤) قال الشيخ زرُّوق ﷺ: «القَبْضُ مِنْ بِسَاطِ الحُزْنِ، وَالبَسْطُ مِنْ بِسَاطِ الرَّجَاءِ، وَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَائِدَةٌ لَا تَصِحُّ مِنَ الآخَرِ، وَكُلُّ فَائِدَةٍ كَمَالٌ فِي بَابِهَا، فَالرَّجَاءُ زِمَامٌ يَقُودُ، وَالخَوْفُ سَوْطٌ يَسُوقُ، وَرُبَّمَا كَانَ السَّوْقُ أَنْفَعَ مِنَ القَوَدِ وَبِالعَكْسِ، فَمَا تَيَسَّرَ مِنْهُمَا فَاعْتَبِرْهُ بِمَقْصَدِهِ وَهُوَ الخُرُوجُ عنْكَ لِمَنْ أَنْتَ لَهُ». (الشرح السادس عشر، ص ٢٩٩).

(٢) شرح المباحث (ص٢٩٧).

(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٤٣).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٧٠).

(٥) تأسيس القواعد والأصول (ص٢٧٧).

(٦) مقدمة التصوف (ص٤٢).

* **الكِبْرُ**[1]: رُؤْيَةُ النَّفْسِ أَهْلًا لِشَيْءٍ مِنَ الرِّفْعَةِ[2].

* **الكَرَامَةُ**: فِعْلٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ شَاهِدٌ لِلْمُسْتَظْهِرِ بِهِ بِاسْتِقَامَتِهِ وَصِحَّةِ نِسْبَتِهِ[3].

* **الكَرَامَةُ**[4]: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ غَيْرُ مُسْتَنِدٍ لِأَسْبَابٍ وَلَا مَقْرُونٍ

---

(١) قال الشيخ زروق ﷺ: «المُؤْمِنُ لَا يُمْكِنُه الكِبْرُ؛ لِعَدَمِ شُعُورِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا الغَفْلَةُ لِعَدَمِ فَرَاغِهِ مِنْ حُقُوقِ مَوْلَاهُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ نَتِيجَةُ ظُهُورِ وَصْلِ الجَلَالِ وَالجَمَالِ فِي أُفُقِ القَلْبِ المُثِيرِ لِوُجُودِ الحُبِّ النَّافِي لِكُلِّ حَظٍّ وَلَحْظٍ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص٤٢٣)

وقال ﷺ: «مِمَّا يُخْرِجُ العَبْدَ عَنِ التَّكَبُّرِ بِطَاعَتِهِ وَعُجْبِهِ بِهَا: رُؤْيَةُ مِنَّةِ مَوْلَاهُ، وَذَلِكَ أَيْضًا يَنْفِي عَنْهُ النَّظَرَ لِعَمَلِهِ فِي تَحْصِيلِ أَمَلِهِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٦٢).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤١٨).

(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٥٧) قال الشيخ زروق ﷺ: «الْغَالِبُ أَنَّ الكَرَامَاتِ إِنَّمَا تَرِدُ مُقَدِّمَاتٍ لِلْمَعْرِفَةِ أَوْ مُقَوِّيَاتٍ لِلْيَقِينِ أَوِ اخْتِبَارَاتٍ لِلصِّدْقِ، إِمَّا فِي حَقِّ مَنْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ فِي حَقِّ مَنْ ظَهَرَتْ لَه». (الشرح الثالث على الحكم، ص ١٦١).

وقال ﷺ: «ظُهُورُ الكَرَامَةِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى الاسْتِقَامَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِهَا، فَلَا يَغْتَرُّ بِهَا إِلَّا مَخْدُوعٌ، وَلَا يُهْمِلُ فَضْلَ اللهِ فِيهَا إِلَّا مَغْرُورٌ، فَلَزِمَ التَّحْقِيقُ وَالتَّحَقُّقُ». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٢٧٦).

(٤) قال الشيخ **زَرُّوق** ﷺ: «عَلَامَةُ إِقَامَةِ الحَقِّ لِلْعَبْدِ فِي الكَرَامَةِ: إِدَامَةُ جَرَيَانِهَا عَلَيْهِ مَعَ حُصُولِ نَتَائِجِهَا، وَهِيَ ثَلَاثٌ: وُقُوعُ الهِدَايَةِ فِي النَّفْسِ، وَعُلُوُّ الهِمَّةِ بِالتَّعَلُّقِ بِالمَعَانِي، وَكَمَالُ المَعْرِفَةِ بِتَحَقُّقِ اليَقِينِ وَالرِّضَا عَنِ اللهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ». (الشرح السابع عشر، ص ٢٧٦). =

بِالتَّحَدِّي، يُجْرِيهِ الحَقُّ تَعَالَى عَلَى مَنِ اخْتَصَّهُ مِنْ عِبَادِهِ المُطِيعِينَ؛ تَرْقِيَةً لِهِمَّتِهِ، أَوْ إِظْهَارًا لِرُتْبَتِهِ، أَوْ تَأْنِيسًا لَهُ مِنْ وَحْشَتِهِ، أَوْ إِعَانَةً لَهُ عَلَى وَقْتِهِ، أَوْ زِيَادَةً لَهُ فِي مَعْرِفَتِهِ، أَوِ امْتِحَانًا لَهُ فِي حَالِهِ ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢](١).

* **الكَرَامَةُ**: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، غَيْرُ مَقْرُونٍ بِالتَّحَدِّي وَلَا خَلِيٍّ عَنِ الاسْتِقَامَةِ، وَلَا مُسْتَنِدٌ لِلْأَسْبَابِ، يُظْهِرُهَا اللهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ أَرَادَ اخْتِصَاصَهُ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ فِي البِدَايَةِ أَوْ فِي النِّهَايَةِ أَوْ بَيْنَهُمَا(٢).

= وَقَالَ ﷺ: «النَّاسُ فِي ظُهُورِ الكَرَامَةِ عَلَيْهِمْ ثَلَاثَةٌ: **الأَوَّلُ**: رَجُلٌ صَحِبَهَا بِالدَّعْوَى وَالاغْتِرَارِ وَالتَّجَبُّرِ، وَهَذَا اسْتِدْرَاجٌ لِمَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ. **الثَّانِي**: رَجُلٌ رَفَعَتْ هِمَّتَهُ فِي عِلْمِهِ أَوْ حَالِهِ أَوْ مَعْرِفَتِهِ، وَهَذِهِ زِيَادَةٌ وَإِكْرَامٌ لِمَنْ بَدَتْ عَلَى وُجُودِهِ. **الثَّالِثُ**: رَجُلٌ كَمُلَتْ أَحْوَالُهُ، فَكَانَ ظُهُورُهَا عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ غَيْرِهِ. (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٣٢٨).

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٢٧) قال الشيخ زَرُّوق ﷺ: «فِي الكَرَامَةِ ثَلَاثُ فَوَائِدَ: **أَوَّلُهَا**: أَنَّهَا إِنْهَاضٌ لِلْهِمَّةِ وَإِنْعَاشٌ لِلتَّوَجُّهِ؛ إِذْ يَقُولُ بِلِسَانِ الحَالِ: مَنْ وَصَّلَنِي إِلَى هَذَا هُوَ الَّذِي يُوَصِّلُنِي لِأَعْظَمَ مِنْهُ. **الثَّانِي**: تَحَقُّقُ اليَقِينِ بِكَمَالِ المَعْرِفَةِ، قَالَ رَجُلٌ لِسَهْلٍ: قَدْ ضَعُفَ يَقِينِي فِي أَمْرِ الرِّزْقِ، فَقَالَ: سَلْهُ أَنْ يُرِيَكَ آيَةً. قَالَ: وَمَنْ إِمَامِي فِي ذَلِكَ؟ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ عليه السلام. **الثَّالِثُ**: وُجُودُ الإِفَادَةِ وَالهِدَايَةِ لِلْغَيْرِ، وَذَلِكَ لِمَنْ نُصِّبَ دَاعِيًا». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٣٢٩)
وقال ﷺ: «نَتَائِجُ الكَرَامَةِ ثَلَاثٌ: **أَوَّلُهَا**: ازْدِيَادُ اليَقِينِ بِرَفْعِ الهِمَّةِ عَنِ المَخْلُوقِينَ. **الثَّانِي**: التَّرَقِّي فِي المَقَامَاتِ، مَعَ الزِّيَادَةِ فِي العَمَلِ. **الثَّالِثُ**: ظُهُورُ المَرْتَبَةِ؛ لِوُجُودِ الشُّكْرِ وَالاقْتِدَاءِ». (الشرح الحادي عشر، ص ٢٥٨).

(٢) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٧٥) قال الشيخ زروق ﷺ: «الكَرَامَةُ تَدُلُّ=

* **الكَشْفُ**: وُضُوحُ الحَقِيقَةِ حَتَّى كَأَنَّهَا فِي مَعَدِّ العِيَانِ، وَلَهَا مَرَاتِبُ[1].

* **الكَشْفُ**: وُضُوحُ الحَقِيقَةِ لِعَالَمِ الأَرْوَاحِ[2].

بَابُ الميم

* **المُجَاهَدَةُ**: هِيَ رَدُّ النَّفْسِ عَنِ الْهَوَى وَرَدِيءِ العَوَائِدِ فِي عُمُومِ الحَالَاتِ وَالأَوْقَاتِ بِنَوْعٍ مِنَ المُدَافَعَةِ عِنْدَ نُزُوعِ النَّفْسِ لِمَا تُرِيدُهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَنْطَبِعَ بِالخَيْرِ وَيَنْطَبِعَ فِيهَا بَدَلًا مِنَ الشَّرِّ وَانْطِبَاعِهَا بِهِ. وَلَا يَحْمِلُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا قُوَّةُ وَرَعِ الدِّينِ وَقُوَّةُ اليَقِينِ[3].

* **المُجَالَسَةُ**: هِيَ الْتِزَامُ العَبْدِ الخُضُوعَ وَالأَدَبَ فِي بِسَاطِ العُبُودِيَّةِ

= عَلَى اخْتِصَاصِ صَاحِبِهَا، لَا عَلَى اسْتِقَامَتِهِ، فَيَتَعَيَّنُ تَعْظِيمُهُ وَاحْتِرَامُهُ، لَا تَقْدِيمُهُ وَاتِّبَاعُهُ، إِلَّا أَن يَظْهَرَ عَلَيْهِ كَمَالُ الاسْتِقَامَةِ وَهِيَ الاسْتِوَاءُ فِي اتِّبَاعِ الحَقِّ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَلَى المَنْهَجِ السَّوِيِّ بِلَا عِلَّةٍ، فَهِيَ إِذًا تَوْبَةٌ بِلَا إِصْرَارٍ، وَعَمَلٌ بِلَا فُتُورٌ، وَإِخْلَاصٌ بِلَا الْتِفَاتٍ، وَيَقِينٌ بِلَا تَرَدُّدٍ، وَاسْتِسْلَامٌ بِلَا مُنَازَعَةٍ، وَتَفْوِيضٌ بِلَا تَدْبِيرٍ، وَتَوَكُّلٌ بِلَا وَهَنٍ، مُلَازِمُهَا وَاصِلٌ قَطْعًا، فَهِيَ الكَرَامَةُ الحَقِيقِيَّةُ لَا غَيْرُهَا». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٢٧٥).

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٩٦).

(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٢٩).

(٣) شرح المباحث (ص١١٠).

حَتَّى كَأَنَّ مَوْلَاهُ جَلِيسٌ لَهُ[1].

* **المُجَالَسَةُ**: مُلَازَمَةُ القَلْبِ لِلذِّكْرِ بِلَا غَفْلَةٍ وَالخُضُوعِ بِلَا وَهْلَةٍ وَالأَدَبِ بِلَا مُهْلَةٍ[2].

* **المَجْذُوبُ**: هُوَ المَأْخُوذُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى حَضْرَةِ الحَقِّ لَا بِتَرْتِيبٍ وَلَا تَدْرِيجٍ[3].

* **المُحَادَثَةُ**: هِيَ دَوَامُ الوَارِدِ الخَاصِّ مِنْ غَيْرِ دُخُولِ هَوًى وَلَا وُجُودِ انْتِقَاصٍ[4].

* **المُحَادَثَةُ**: هِيَ اشْتِغَالُ سَمْعِ القَلْبِ بِذِكْرِهِ، حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ حَدِيثٌ غَيْرُهُ[5].

* **المَحَبَّةُ**: هِيَ أَخْذُ جَمَالِ المَحْبُوبِ بِحَبَّةِ القَلْبِ حَتَّى يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى الجَوَارِحِ فَتَكُونُ فِي طَوْعِ المَحْبُوبِ[6].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٧٠).

(٢) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٩٥).

(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٦٧).

(٤) الشرح الثاني على الحكم (مخطوط بطور التحقيق).

(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٧٠).

(٦) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٣٩) قَالَ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ ﷺ: «حَقِيقَةُ المَحَبَّةِ: أَخْذُ المَحْبُوبِ بِحَبَّةِ القَلْبِ حَتَّى لَا تَبْقَى فِيهِ بَقِيَّةٌ لِغَيْرِ المَحْبُوبِ، وَبِحَسَبِ ذَلِكَ لَا يَبْقَى لَهُ غَرَضٌ فِي غَيْرِ رِضَى مَحْبُوبِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ غَايَةَ مَرْغُوبِهِ، بَلْ يَفْنَى عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ عَنْ غَيْرِ الحَبِيبِ». (الشرح الحادي=

* **المَحَبَّةُ**: هِيَ أَخْذُ جَمَالِ المَحْبُوبِ بِحَبَّةِ القَلْبِ حَتَّى لَا يَتَصَرَّفَ إِلَّا عَلَى وَفْقِ مُرَادِهِ[1].

* **المَحَبَّةُ**: أَخْذُ جَمَالِ المَحْبُوبِ بِحَبَّةِ القَلْبِ حَتَّى لَا يُمْكِنُهُ الالْتِفَاتُ لِغَيْرِهِ وَلَا العَمَلُ بِغَيْرِ مَا فِيهِ رِضَاهُ، إِيثَارًا لَهُ عَلَى مَا سِوَاهُ[2].

* **المَحَبَّةُ**: أَنْ تَهَبَ كُلَّكَ لِمَنْ أَنْتَ لَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى لَكَ مِنْكَ شَيْءٌ[3].

* **المُرِيدُ**: المُتَوَجِّهُ فِي طَلَبِ الحَقِّ وَالانْفِرَادِ بِهِ[4].

* **المُرِيدُ**: الَّذِي لَا مُرَادَ لَهُ سِوَى مَوْلَاهُ وَمَا يُقَرِّبُ لِرِضَاهُ[5].

* **المُشَاهَدَةُ**: هِيَ رُؤْيَةُ انْفِرَادِ الحَقِّ مِنْ غَيْرِ وُجُودِ الخَلْقِ، وَمُعَايَنَةُ التَّوْحِيدِ عَلَى نَعْتِ التَّفْرِيدِ[6].

* **المُشَاهَدَةُ**: مُطَالَعَةُ الجَلَالِ وَالجَمَالِ بِبَصِيرَةِ القَلْبِ بِوَجْهٍ يَقُومُ

= عشر على الحكم، ص ٣٥٥)
وَقالَ ﷺ: «المُحِبُّ: مَن يَبْذُلُ الرُّوحَ وَيَسْتَقِلُّهَا، لَيْسَ المُحِبُّ مَنْ يَطْلُبُ الأَعْوَاضَ وَإِنْ عَمِلَ أَعْمَالًا لَا يَسْتَقِلُّهَا». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٣٥٦).

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٠٩).
(٢) الشرح السادس عشرعلى الحكم (ص٣١٠).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣١٣).
(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٦٣).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٧٨).
(٦) الشرح الثاني على الحكم (مخطوط بطور التحقيق).

مَعَهُ العِيَانُ مِنْ حَيْثُ لَا وَهْمَ وَلَا كَيْفَ[1].

* **المُشَاهَدَةُ**: صَيْرُورَةُ الحَقِيقَةِ لِحَدِّ العِيَانِ، بِحَيْثُ لَا يُحْتَاجُ لِبُرْهَانٍ وَلَا بَيَانٍ، وَمَرْجِعُهَا لِلْكَشْفِ، لَا يَصْحَبُهَا وَهْمٌ وَلَا يُدَاخِلُهَا شَيْءٌ[2].

* **المُطَالَعَةُ**: مُوَافَقَةُ التَّوْحِيدِ فِي كُلِّ وِرْدٍ وَصَدَرٍ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الحَقِيقَةِ المَرَّةَ بَعْدَ المَرَّةِ بِلَا تَأَمُّلٍ وَلَا نَظَرٍ، فَيَكُونُ العَالِمُ عَلَى حُكْمِهِ، فَلَا يَبْدُو شَيْءٌ إِلَّا طُولِعَ بِهِ سِرُّهُ لِكَمَالِ سِرِّهِ[3].

* **المَعَارِفُ**: مَا يُلْقِيهِ الحَقُّ لِلْعَبْدِ مِنْ مَعَانِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ[4].

* **المَعَارِفُ**: عُلُومُ الوَهْبِ الرَّاجِعَةُ لِمَعَانِي الأَسْمَاءِ وَالصِفَاتِ وَتَصْرِيفِ الأَفْعَالِ[5].

* **المَعْرِفَةُ**: هِيَ الإِحَاطَةُ بِعَيْنِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ[6].

* **المَعْرِفَةُ**: تَمَكُّنُ حَقِيقَةِ العِلْمِ بِالمَعْرُوفِ مِنَ القَلْبِ حَتَّى لَا يُمْكِنَ

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٧٠).
(٢) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٩٦).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٩٦).
(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٩١).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٦٧).
(٦) العجالة (ص٩٥).

الانْفِكَاكُ عَنْهُ بِحَالٍ[1].

* **المَعْرِفَةُ**: تَحَقُّقُ العِلْمِ بِجَلَالِ اللهِ فِي سَرِّ العَارِفِ عَلَى قَدْرِ مَا فُتِحَ لَهُ[2].

* **المَعْرِفَةُ**: سَرَيَانُ العِلْمِ بِجَلَالِ الحَقِّ أَوْ جَمَالِهِ أَوْ هُمَا فِي كُلِّيَّةِ العَبْدِ، حَتَّى لَا تَبْقَى لَهُ مِنْ نَفْسِهِ بَقِيَّةٌ، فَيَشْهَدَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ وَبِهِ وَلَهُ، فَلَا يَبْقَى لِوُجُودِ شَيْءٍ نِسْبَةٌ عِنْدَهُ دُونَهُ، وَهِيَ مُقَدِّمَةُ المَحَبَّةِ[3].

* **المَعْرِفَةُ**: تَحَقُّقُ العَارِفِ بِمَا يَقْتَضِيهِ جَلَالُ مَعْرُوفِهِ حَتَّى يَصِيرَ ذَلِكَ التَّحَقُّقُ كَأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ لَا تَتَحَوَّلُ وَلَا تَتَزَحْزَحُ، وَلَا تَجْرِي أَحْوَالُهُ إِلَّا عَلَى مُقْتَضَاهَا[4].

* **المَعْصِيَةُ**: مَا خَالَفَ أَمْرَ الحَقِّ وَنَهْيَهُ مِنَ الأَعْمَالِ[5].

* **المَعْصِيَةُ**: هِيَ مُخَالَفَةُ أَمْرِ اللهِ الوَاجِبِ أَوْ نَهْيَهُ المُحَرَّمِ، سَوَاءٌ

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٦٢).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٠٩).

(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣١٠) قال الشيخ زروق ﷺ: «لَيْسَتِ الْمَعْرِفَةُ إِلَّا بِتَحَقُّقِ أَوْصَافِهِ تَعَالَى حَتَّى يَفْنَى فِي أَوْصَافِهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ وُجُودِكَ، فَلَا يَبْقَى لَكَ عِزٌّ مَعَ عِزِّهِ، وَلَا غِنًى مَعَ غِنَاهُ، وَلَا قُدْرَةٌ مَعَ قُدْرَتِهِ، وَلَا قُوَّةٌ مَعَ قُوَّتِهِ». (الشرح الثالث على الحكم، ص ١٥٩).

(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٥٤).

(٥) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٨٦).

كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً أَوْ بَيْنَ المَرَاتِبِ ـ أَيْ مُخْتَلَفًا فِيهَا ـ، وَمِنْهَا الشُّبَهُ الوَاجِبَةُ التَّجَنُّبِ[1].

* **المُكْنَةُ**: التَّمَكُّنُ فِي الأَحْوَالِ وَالمَقَامَاتِ، وَالتَّحَقُّقُ فِي المَعَارِفِ وَالمُنَازَلَاتِ، بِنُطْقٍ عَنْ حَقٍّ بِحَقٍّ فِي حَقٍّ، فَيَكُونُ كَلَامُ ذِي المُكْنَةِ نُورًا فِي نُورٍ مِنْ نُورٍ عَلَى نُورٍ فِي حَقِّ مَنْ وَاجَهَهُ، لَا فِي حَقِّ عُمُومِ الخَلْقِ[2].

* **المُكْنَةُ**: التَّمَكُّنُ فِي المَعْرِفَةِ وَحُصُولُ المَكَانَةِ فِيهَا بِحَيْثُ لَا تُؤَثِّرُ فِي صَاحِبِهَا عَوَارِضُ التَّقَلُّبِ وَإِنْ عَارَضَتْهُ، وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ القَلْبِ وَالسِّرِّ وَالرُّوحِ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ حَالِهِ الَّذِي يُبْدِيهِ[3].

* **المُلْكُ**: عَالَمُ الحِسِّ وَالشَّهَادَةِ[4].

* **المَلَكُوتُ**: عَالَمُ الغَيْبِ وَالخَفَاءِ[5].

* **المُوَاجَهَةُ**: هِيَ حَقِيقَةٌ تَرِدُ عَلَى القَلْبِ مِنْ مُلَاطَفَةِ الحَقِّ يَعْرِفُهَا الذَّائِقُ بِنَفْسِ وُرُودِهَا عَلَيْهِ[6].

* **المُوَاجَهَةُ**: مُقَابَلَةُ القَلْبِ بِمُلَاحَظَةِ الرَّبِّ، دُونَ الْتِفَاتٍ لِغَيْرِهِ وَلَا

(١) الشرح السادس على الحكم (ص١٤٣).
(٢) الشرح الحادي على الحكم (ص٢٦٣).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٨٢ ـ ٣٨٣).
(٤) الشرح الثالث على الحكم (ص٢٩٨).
(٥) الشرح الثالث على الحكم (ص٢٩٨).
(٦) الشرح الثاني على الحكم (مخطوط بطور التحقيق).

غَفْلَةٍ عَنْ ذِكْرِهِ[1].

* **المُوَاجَهَةُ**: هِيَ انْتِصَابُ القَلْبِ لِمُلَاحَظَةِ الرَّبِّ دُونَ مُلَاحَظَةِ سِوَاهُ، فَيُوَاجِهُهُ مَوْلَاهُ بِفُتُوحِ أَسْرَارِهِ وَسُطُوعِ أَنْوَارِهِ حَتَّى لَا يُمْكِنَهُ إِبْصَارُ الشَّيْءِ إِلَّا شَاهَدَهُ فِيهِ أَوْ عِنْدَهُ[2].

بَابُ النُّونِ

* **النَّاسِكُ**: المُتَمَسِّكُ بِالفَضَائِلِ، المُوَاظِبُ عَلَى الأَوْرادِ بِالغُدُوِّ وَالآصَالِ[3].

* **النَّدَمُ**: التَّلَهُّفُ عَلَى الوَاقِعِ المُسْتَقْبَحِ[4].

* **النَّدَمُ**: التَّلَهُّفُ عَلَى الوَاقِعِ لِأَجْلِ وُقُوعِهِ مُخَالِفًا لِلْمَطْلُوبِ[5].

---

(١) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٩٥).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٧٠).

(٣) الشرح الحادي على الحكم (ص١٣٥) قال الشيخ زروق ﵀: «النَّاسِكُ: الأَخْذُ بِكُلِّ مُمْكِنٍ مِنَ الفَضَائِلِ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ لِغَيْرِ ذَلِكَ. فَإِنْ رَامَ التَّحْقِيقَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ العَابِدُ. وَإِنْ مَالَ لِلْأَخْذِ بِالأَحْوَطِ فَهُوَ الوَرِعُ. وَإِنْ آثَرَ جَانِبَ التَّرْكِ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ فَهُوَ الزَّاهِدُ. وَإِنْ أَرْسَلَ نَفْسَهُ مَعَ مُرَادِ الحَقِّ فَهُوَ العَارِفُ. وَإِنْ أَخَذَ بِالتَّخَلُّقِ وَالتَّعَلُّقِ فَهُوَ المُرِيدُ». (تأسيس القواعد والأصول، ص ١٢٧).

(٤) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١١١).

(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٥٧).

* **النَّظَرُ**: التَّأَمُّلُ المُؤَدِّي لِلْعِلْمِ أَوِ الظَّنِّ الغَالِبِ[١].

* **النَّعِيمُ**: الْتِذَاذٌ يَصْحَبُهُ فَرَحٌ وَسُرُورٌ بِالمُلْتَذِّ بِهِ[٢].

* **النَّفْسُ**: عِبَارَةٌ عَنِ الحَقِيقَةِ القَائِمَةِ مَعَ الأَوْهَامِ حَيْثُمَا أُطْلِقَتْ عِنْدَ القَوْمِ مَا لَمْ تُقَيَّدْ[٣].

* **النَّفْسُ**: القُوَّةُ المُتَوَجِّهَةُ لِطَلَبِ الطَّبَعِيَّاتِ[٤].

* **النَّفْسُ**: القُوَّةُ الدَّاعِيَةُ لِطَلَبِ المُلَائِمِ طَبْعًا فِي الحَالِ دُونَ مُبَالَاةٍ بِالمَآلِ[٥].

* **النُّورُ**: نُكْتَةٌ تَقَعُ فِي سِرِّ العَبْدِ مِنْ مَعْنَى اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ يَسْرِي مَعْنَاهَا فِي كُلِّيَّتِهِ حَتَّى يُبْصِرَ الحَقَّ وَالبَاطِلَ إِبْصَارًا لَا يُمْكِنُهُ التَّخَلُّفُ مَعَهُ عَنْ مُوجَبِهِ[٦].

* **النُّورُ**: الظِّلُّ الوَاقِعُ فِي الصَّدْرِ مِنْ مَعَانِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ[٧].

* **نُورُ اليَقِينِ**: هُوَ العِلْمُ المُتَمَكِّنُ فِي الصَّدْرِ الكَاشِفُ عَنْ حَقَائِقِ

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٣٠).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٢٣٠).
(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٥٢).
(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٩٢).
(٥) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٦٤).
(٦) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١١٨).
(٧) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٠٦).

الأَشْيَاءِ وَأَحْكَامِهَا[1].

بَابُ الهَاءِ

* **الهَفْوَةُ**: مَا وَقَعَ لَا بِقَصْدِ المُخَالَفَةِ، بَلْ بِتَأْوِيلٍ وَنَحْوِهِ[2].

* **الهِمَّةُ**: قُوَّةُ انْبِعَاثٍ فِي النَّفْسِ إِلَى مَقْصُودٍ مَّا، تَعْلُو بِعُلُوِّهِ، وَتَسْفُلُ بِانْسِفَالِهِ[3].

* **الهِمَّةُ**: القُوَّةُ البَاعِثَةُ لِلْبَدَنِ عَلَى الطَّلَبِ وَالهَرَبِ[4].

* **الهِمَّةُ**: القُوَّةُ البَاعِثَةُ عَلَى الجَلْبِ وَالدَّفْعِ[5].

* **الهَوَى**: مَيْلُ النَّفْسِ لِمُلَائِمِهَا طَبْعًا دُونَ تَمَالُكٍ[6].

* **الهَوَى**: مَيْلُ النَّفْسِ لِمَا تُرِيدُ مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ بِالحُقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ[7].

* **الهَوَى**: ثَبَاتُ دَوَاعِي النَّفْسِ فِي مُقَابَلَةِ دَاعِي الحَقِّ[8].

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٠٨).
(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٩٤).
(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٤).
(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٤٦٨).
(٥) الشرح السادس عشر على الحكم (ص١٥٢).
(٦) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٦١).
(٧) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٥٠).
(٨) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣٠٢).

بَابُ الوَاوِ

* **الوَارِدُ**: ظلٌّ يَقَعُ فِي الصَّدْرِ مِنْ مَعْنَى اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ، يُوجِبُ الإِقْدَامَ وَالإِحْجَامَ عَلَى حُكْمِهِ، وَهُوَ التَّنَزُّلُ العِرْفَانِيُّ والتَّجَلِّي الرَّبَّانِيُّ[1].

* **الوَارِدُ**: هَاتِفُ الحَقِّ الَّذِي يَنْكُتُ بِالحَقِيقَةِ فِي القَلْبِ حَتَّى يَقَعَ مِنْهَا ظِلٌّ فِي الصَّدْرِ لَا يُمْكِنُ الجَرْيُ عَلَى خِلَافِ حُكْمِهِ[2].

* **الوَارِدُ**: مَا يَتَنَزَّلُ عَلَى القُلُوبِ مِنَ المَعَارِفِ المُوجِبَةِ لِلنُّهُوضِ المُقْتَضِي لِإِقَامَةِ الوِرْدِ وَغَيْرِهِ[3].

* **الوَارِدُ**: مَا يُفْتَحُ لِلسَّالِكِ مِنَ العُلُومِ وَالفُهُومِ وَالأَذْوَاقِ وَالمَعَارِفِ وَالأَحْوَالِ[4].

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١١٧) قال الشيخ زروق رضي الله عنه: «ثَمرَةُ الوَارِدِ: مَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنَ الجَرْيِ عَلَى مُقْتَضَاهُ، كَالغِنَى بِاللهِ، وَالانْحِيَاشِ إِلَيْهِ، وَتَرْكِ مَا سِوَاهُ. فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ فَهُوَ المُرَادُ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَلَا عِبْرَةَ بِوَارِدِكَ الَّذِي طَلَعَ فِي أُفُقِ قَلْبِكَ لِأَنَّهُ كَالسَّحَابَةِ لَا فَائِدَةَ لَهَا دُونَ الأَمْطَارِ، وَلَا فَائِدَةَ فِي أَمْطَارٍ دُونَ الثِّمَارِ. فَمَتَى وُجِدَ السَّحَابُ بِغَيْرِ مَطَرٍ كَانَ غَمًّا، وَمَتَى كَانَ المَطَرُ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ ثَمَرٌ كَانَ هَمًّا، وَالوَارِدَاتُ كَذَلِكَ، إِنْ أَثْمَرَتْ أَثَراً فِي الخَارِجِ بِالعَمَلِ كَانَتْ مُفِيدَةً، وَإِنْ لَمْ تُثْمِرْ ذَلِكَ كَانَتْ بِالاغْتِرَارِ مَفْسَدَةً». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٦٢).

(٣) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٨٤).

(٤) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٤٠).

* **الوَارِدُ**: مَا يَجِدُهُ القَلْبُ مِنَ المَعَارِفِ وَالإِشَارَاتِ الإِلْهَامِيَّةِ وَالفَهْمِيَّةِ فَيَتَأَثَّرُ بِهِ[1].

* **الوَارِدُ**: هُوَ مَا يَتَنَزَّلُ عَلَى القُلُوبِ مِنَ الفُتُوحَاتِ الغَيْبِيَّةِ وَالتَّنَزُّلَاتِ العِرْفَانِيَّةِ المُوَضِّحَةِ لِلْحَقَائِقِ العَقْلِيَّةِ[2].

* **الوَارِدُ**: مَا يَتَنَزَّلُ عَلَى القَلْبِ مِنَ المَعَارِفِ المُقَوِّيَةِ لِحَقَائِقِ مَا فِيهِ مِنَ الإِيمَانِ[3].

* **الوَارِدُ**: مَا يَنْزِلُ بِالقَلْبِ فَيُزْعِجُهُ عَنْ مُعْتَادِهِ وَيَدْفَعُهُ عَنْ مُرَادِهِ مِنْ مَوَادِّ الحَقِّ وَمَعَارِفِهِ، وَمَقْصُودُهُ إِرْجَاعُ العَبْدِ لِمَوْلَاهُ وَانْقِطَاعُهُ لِمَا بِهِ تَوَلَّاهُ، فَيَكُونُ العَبْدُ بِهِ ـ أَيْ بِالوَارِدِ ـ وَارِدًا عَلَى مَوْلَاهُ[4].

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٨٧).

(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٠٠) قال الشيخ زروق ﷺ: «ثَمرَةُ الوَارِدِ ثَلَاثَةٌ: **أَوَّلُهَا**: الانْفِكَاكُ عَنِ الزَّوَاجِرِ مِنْ بِسَاطِ إِشَارَتِهِ. **الثَّانِي**: القِيَامُ بِحُقُوقِ الأَوَامِرِ عَلَى وَفْقِ ذَلِكَ. **الثَّالِثُ**: القِيَامُ بِحَقِّ الحُرْمَةِ فِي عُمُومِ الأَحْوَالِ دُونَ تَرَدُّدٍ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٣٨٨)
وقال ﷺ: «الوَارِدُ مَقْصُودٌ لِغَيْرِهِ لَا لِذَاتِهِ، فَلَا تَفْرَحْ بِهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ حُصُولُ فَائِدَتِهِ، فَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ فِي الخَارِجِ فَلَا تَعْتَبِرْ بِهِ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ فَقْدِهِ؛ لِمَا يُرْجَى مِنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ فَقْدُهُ خَيْرًا مِنْهُ؛ لِمَا يُخْشَى مَعَهُ مِنَ الاغْتِرَارِ بِهِ وَالإِعْجَابِ بِحُصُولِهِ وَالأُنْسِ بِوُجُودِهِ، فَلِذَلِكَ لَا يَنْبَغِي لَكَ طَلَبُ بَقَائِهِ». (الشرح السادس عشر على الحكم، ص ٣٨٨).

(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٨٧).

(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص١٠٩).

* **الوَارِدَاتُ الإِلَهِيَّةُ**: هِيَ الإِلْقَاءَاتُ العِرْفَانِيَّةُ وَالتَّجَلِّيَاتُ الإِيمَانِيَّةُ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الحَقُّ فِي الوُضُوحِ وَالبَيَانِ فِي حَدِّ المُعَايَنَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنَ العِيَانِ، فَلَا يَبْقَى مَعَهَا لِغَيْرِهَا مَحَلٌّ، فَتَتَعَطَّلُ العَوَائِدُ المُقَارِنَةُ لَهَا مِنَ النَّظَرِ فِي تَفْصِيلِهَا وَالبَحْثِ عَنْ تَأْصِيلِهَا، وَيَنْتَفِي وُجُودُ كُلِّ شَيْءٍ يُقَابِلُهَا، فَتُخْرِجُ الغَافِلَ إِلَى اليَقَظَةِ، وَالمُتَوَجِّهَ إِلَى الحُضُورِ، وَالحَاضِرَ إِلَى الغَيْبَةِ عَمَّا سِوَى المَذْكُورِ، بِوَجْهٍ لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِالذَّوْقِ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الاخْتِيَارِ هُوَ وَلَا سَبَبُهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُنَالُ بِالتَّعَرُّضِ لِنَفَحَاتِ الرَّحْمَةِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مُحَقِّقًا لَهُ، فَافْهَمْ[1].

* **الوَارِدَاتُ الإِلَهِيَّةُ**: هِيَ التَّجَلِّيَاتُ العِرْفَانِيَّةُ الَّتِي تُوجِبُ لِلْعَبْدِ الجَرْيَ عَلَى حُكْمِهَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ وَلَا رَوِيَّةٍ، فَإِذَا وَرَدَتْ عَلَى القَلْبِ لَمْ يَبْقَ فِيهِ لِغَيْرِهَا بَقِيَّةٌ، فَيَنْقَطِعُ العَبْدُ عَنْ كُلِّ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَفْصِيلِ المَعَانِي وَإِدْرَاكِ المَبَانِي وَغَيْرِ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْقَى بِحُكْمِ الوَقْتِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنْ حَرَكَاتِهِ وَلَا سَكَنَاتِهِ[2].

* **الوَارِدَاتُ الإِلَهِيَّةُ**: هِيَ مَا يَتَجَلَّى لِلْقُلُوبِ مِنَ المَعَارِفِ الَّتِي تَبْرُزُ عَنْهَا الحَقَائِقُ[3].

* **الوَجْدُ**: وَقْعُ الحَقِيقَةِ فِي النَّفْسِ بِوَجْهٍ مِنَ التَّحَقُّقِ وَالتَّحْقِيقِ، لَا

(١) الشرح السادس عشر على الحكم، (ص٣٨٣).
(٢) الشرح الحادي عشر على الحكم، (ص٣٠٢).
(٣) الشرح السابع عشر على الحكم، (ص٣٢٢).

يُمْكِنُ صَاحِبَهُ أَنْ يَتَمَالَكَ مَعَهُ عَنْ مُوجَبِهِ أَوْ ظُهُورِهِ(١).

* **الوَجْدُ**: وَقْعُ الحَقِيقَةِ فِي القَلْبِ عَلَى وَجْهٍ لَا يُمْكِنُ مَعَهُ التَّمَالُكُ عَنْ ظُهُورِ أَثَرِهَا فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ(٢).

* **الوَجْدُ**: وَقْعُ الحَقِيقَةِ فِي القَلْبِ عَلَى وَجْهٍ يَقَعُ بِهِ اسْتِغْرَاقُهُ فِيمَا وَقَعَ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ مَعَهُ التَّمَالُكُ فِي كِتْمَانٍ كَمَا هُوَ الوَاقِعُ غَالِبًا(٣).

* **الوِرْدُ**: مَا يَتَرَتَّبُ مِنَ العِبَادَاتِ فِي الأَوْقَاتِ(٤).

* **الوَرَعُ**: تَرْكُ مَا يَرِيبُ، وَنَفْيُ مَا يَعِيبُ(٥).

---

(١) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٣٦).

(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٣٦).

(٣) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٨١).

(٤) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٢٥٩) قال الشيخ زروق ﷺ: «الوِرْدُ عَظِيمُ المَوْقِعِ شَرْعًا لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **أَحَدُهَا**: أَنَّهُ بِسَاطُ العُبُودِيَّةِ الَّتِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا الثَّوَابُ فِي الدَّارِ الآخِرَةِ بِقَدْرِهِ. **الثَّانِي**: أَنَّهُ مَوْضِعُ ظُهُورِ التَّعَبُّدِ بِقِيَامِ الحُقُوقِ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الحُرِّيَّةِ. **الثَّالِثُ**: أَنَّهُ مِفْتَاحُ الفَتْحِ عَلَى حَسَبِ حَالِ المُتَوَجِّهِ بِهِ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٢٢٤)

وقال ﷺ: «تَرْكُ الوِرْدِ مَذْمُومٌ؛ لِكَوْنِهِ عَنْ عَجْزِ النَّفْسِ وَكَسَلِهَا، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ كَذَلِكَ، فَوَجَبَ دُخُولُهُ بِاللهِ وَلِلَّهِ، لَا بِالنَّفْسِ وَإِلَّا كَانَ وَبَالًا أَوْ نَقْصًا». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص ٢٦٠)

وقال ﷺ: «فَائِدَةُ الوِرْدِ رَدُّ النَّفْسِ بِالحَقِّ عَنِ البَاطِلِ فِي عُمُومِ الأَوْقَاتِ». (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ١٧٩).

(٥) شرح الحقائق (ص٢١٢) وهو عين تعريف الأستاذ عبد الكريم القشيري في رسالته «منثور الخطاب» (ص ٦١).

* **الوَرَعُ**: تَرْكُ مَا لَا بَأْسَ بِهِ مِمَّا يَحِيكُ فِي الصَّدْرِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ[1].

* **الوُصُولُ**: التَّعْبِيرُ بِالوُصُولِ مِنِ اصْطِلَاحِ القَوْمِ المُسَلَّمِ، وَمَعْنَاهُ: الوُصُولُ إِلَى العِلْمِ بِهِ مِنْ حَيْثُ الجَلَالُ وَالعَظَمَةُ، حَتَّى يَنْتُجَ مِنْ ذَلِكَ إِجْلَالٌ وَتَعْظِيمٌ يَسْرِي فِي كُلِّيَّةِ العَبْدِ عَلَى حَسَبِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ العَظَمَةِ وَالجَلَالِ، فَيَجْرِي فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ عَلَى حُكْمِهِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ[2].

* **الوُصُولُ**: تَحَقُّقُ المَعْرِفَةِ بِجَلَالِ اللهِ سُبْحَانَهُ عَلَى وَجْهٍ يُمَاسُّ الفُؤَادَ وَيُؤَكِّدُ الزَّادَ وَيُيَسِّرُ المُرَادَ وَيَنْطَبِعُ فِي الحَقِيقَةِ انْطِبَاعَ البَيَاضِ وَالسَّوَادِ[3].

* **الوُصُولُ**: وُصُولُ القَلْبِ لِلْعِلْمِ بِجَلَالِ اللهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ عَلَى وَجْهٍ يُبَاشِرُ حَقِيقَةَ القَلْبِ وَيَجْرِي مَعْنَاهُ فِي الجَوَارِحِ حَتَّى تَجْرِيَ عَلَى حُكْمِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ وَلَا اخْتِيَارٍ[4].

* **الوَلِيُّ**[5]: هُوَ الَّذِي قَدْ تَوَلَّى اللهَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، وَتَوَلَّاهُ اللهُ

---

(١) تأسيس القواعد (ص١١٢).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص٣٧٦).
(٣) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٧٨).
(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٣١٧).
(٥) قال الشيخ زروق ﷺ: «سِرُّ الوِلَايَةِ: إِظْهَارُ العُبُودِيَّةِ، وَالقِيَامُ بِحَقِّ الرُّبُوبِيَّةِ عَلَى بِسَاطِ المُشَاهَدَةِ وَالمَعْرِفَةِ وَالمَحَبَّةِ وَالفَنَاءِ». (الشرح الخامس عشر على الحكم، ص٣١٢). =

فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَلَا يَتَوَجَّهُ لِغَيْرِهِ، وَلَا يَدْعُو سِوَاهُ[1].

* **الوليُّ**: مَنْ تَوَلَّى اللهَ بِكُلِّهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصِيبٌ لِغَيْرِهِ، فَتَوَلَّاهُ اللهُ تَعَالَى بِكُلِّهِ فَلَمْ يَدَعْهُ لِغَيْرِهِ[2].

* **الوَلِيُّ**: الَّذِي حَصَلَ عَلَى ثَلَاثٍ: أَوَّلُهَا: تَوَلِّي اللهِ إِيَّاهُ حَتَّى لَا يَدَعَهُ لِسَوَاهُ فِي دِينِهِ وَلَا دُنْيَاهُ. الثَّانِي: تَوَلِّيهِ عَمَّا سِوَاهُ حَتَّى لَا يُعَلِّقَ هِمَّتَهُ بِغَيْرِهِ. الثَّالِثُ: مُوَالَاتُهُ حَتَّى تَظْهَرَ آثَارُ كَرَامَتِهِ عَلَيْهِ، وَلَا يَقَعَ مِنْهُ سِوَى طَاعَتِهِ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ[3].

* **الوليُّ**: هُوَ العَارِفُ بِاللهِ، وَالفَانِي فِيهِ، وَالمُحِبُّ لَهُ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا فَلَيْسَ لَهُ فِي الوِلَايَةِ نَصِيبٌ[4].

= وقال ﷺ: «الوَلِيُّ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِتَوْصِيلِ الحَقِّ لَهُ، وَأَيْضًا لَا تُتَصَوَّرُ مَعْرِفَةُ الوَلِيِّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللهِ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ الوَلِيَّ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الوِلَايَةَ، وَلَا يَعْرِفُهَا إِلَّا مَنْ صَدَّقَ بِالاختِصَاصِ، وَذَلِكَ مِنِ اتِّسَاعِ الإِيمَانِ بِالقُدْرَةِ، وَهُوَ فَتْحٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى». (الشرح السابع عشر على الحكم، ص ٢٤٣)

وقال ﷺ: «أَوْلِيَاءُ اللهِ أَبْوَابُ اللهِ، مَعْرِفَتُهُمْ مِفْتَاحُ تِلْكَ الأَبْوَابِ، وَأَسْنَانُ ذَلِكَ المِفْتَاحِ: حِفْظُ الحُرْمَةِ، وَحُسْنُ الخِدْمَةِ، وَدَوَامُ الحِشْمَةِ، وَاتِّسَاعُ الرَّحْمَةِ، فَمَنْ عَامَلَهُمْ بِذَلِكَ فُتِحَ لَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ». (الشرح السابع عشر، ص ٢٤٦).

(١) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٣٠٣).

(٢) اغتنام الفوائد (ص ٢٢١).

(٣) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٢٣١).

(٤) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٢٥٥).

* **الوَهْمُ**: عِبَارَةٌ عَنِ التَّخَيُّلِ وَالحُسْبَانِ التَّقْدِيرِيِّ[١].

بَابُ اليَاءِ

* **اليَقَظَةُ**: الانْتِبَاهُ لِوَارِدِ الحَقِّ[٢].

* **اليَقَظَةُ**: الانْتِبَاهُ لِوَارِدِ الحَقِّ بِوَاسِطَةِ الذِّكْرِ حَتَّى تَسْلُكَ عَلَى مَعْنَاهُ[٣].

* **اليَقَظَةُ**: الانْتِبَاهُ لِوَارِدِ الحَقِّ وَالعَمَلُ عَلَيْهِ فِي بِسَاطِ الصِّدْقِ دُونَ إِعْرَاضٍ أَلْبَتَّةَ[٤].

* **اليَقَظَةُ**: الانْتِبَاهُ لِأَمْرِ اللهِ سُبْحَانَهُ[٥].

* **اليَقَظَةُ**: الانْتِبَاهُ لَمَدْلُولِ الذِّكْرِ وَمُقْتَضَاهُ بِالْتِفَاتِ القَلْبِ لِذَلِكَ وَاسْتِشْعَارِهِ إِيَّاهُ بَعْدَ عَدَمِ شُعُورِهِ بِهِ[٦].

* **اليَقِينُ**: العَقْدُ الثَّابِتُ عَنِ الْبُرْهَانِ المُحَقَّقِ[٧].

---

(١) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص١٢٥).
(٢) الشرح الخامس عشر على الحكم (ص١٢٤).
(٣) الشرح الثالث على الحكم (ص٩٦).
(٤) الشرح السادس على الحكم (ص١٤٤).
(٥) الشرح السابع عشر على الحكم (ص٧٨).
(٦) الشرح السابع عشر على الحكم (ص١٠١).
(٧) الشرح الحادي عشر على الحكم (ص٣٥٧).

* **اليَقِينُ**[1]: مَا سَكَنَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ عَنْ بُرْهَانٍ[2].

(١) قال ابن عطاء الله السكندري: «اليَقِينُ: عِبَارَةٌ عَنِ اسْتِقْرَارِ العِلْمِ بِاللهِ فِي القَلْبِ، مَأْخُوذٌ مِنْ يَقِنَ المَاءُ فِي الجَبَلِ إِذَا سَكَنَ فِيهِ. فَكُلُّ يَقِينٍ إِيمَانٌ، وَلَيْسَ كُلُّ إِيمَانٍ يَقِينًا. وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الإِيمَانَ قَدْ تَكُونُ مَعَهُ الغَفْلَةُ، وَاليَقِينُ لَا تُجَامِعُهُ الغَفْلَةُ». (لطائف المنن، ص٤٩).

(٢) الشرح السادس عشر على الحكم (ص٢٨٧).

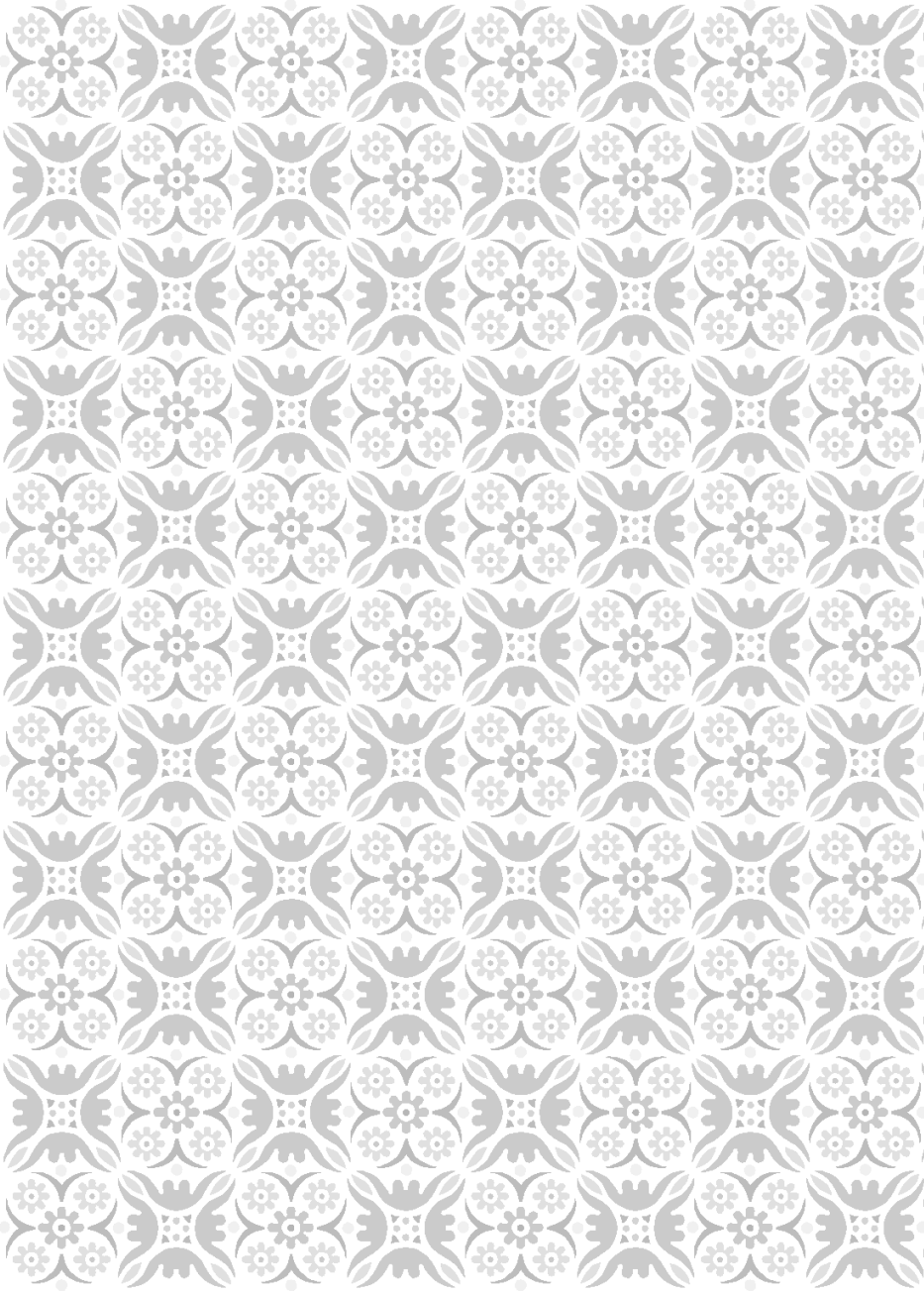

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الرسالة	٧
بَابُ الألِف	
❊ الاتِّصَالُ	١٥
❊ الأَحْوَالُ	١٥
❊ الإِخْلَاصُ	١٦
❊ الأَدَبُ	١٦
❊ الإذن الذوقي	١٦
❊ الأَزَلُ	١٧
❊ الاسْتِدْرَاجُ	١٧
❊ الاسْتِقَامَةُ	١٧
❊ الأَسْرَارُ	١٨
❊ الإِشَارَةُ	١٨
❊ الاصْطِلَامُ	١٩
❊ الأَعْمَالُ	١٩
❊ الأَغْيَارُ	١٩
❊ الإِنْصَافُ	١٩
❊ الأَنْوَارُ	١٩
❊ الأَوْرَادُ	٢٠
بَابُ البَاءِ	
❊ البُخْلُ	٢٠
❊ البِسَاطُ	٢١
❊ البَسْطُ	٢١
❊ البَصِيرَةُ	٢١
❊ البَقَاءُ	٢١
بَابُ التَّاءِ	
❊ التَّائِبُ	٢٢
❊ التَّجْرِيدُ	٢٢
❊ التَّدْبِيرُ	٢٢
❊ تَزْكِيَةُ النَّفْسِ	٢٣
❊ التَّصَنُّعُ	٢٣

الموضوع	الصفحة
❊ التَّصَوُّفُ	٢٣
❊ التَّفْرِيدُ	٢٧
❊ التَّفكِيرُ	٢٧
❊ التَّفْوِيضُ	٢٧
❊ التَّقْلِيدُ	٢٨
❊ التَّقْوَى	٢٨
❊ التَّلْبِيسُ	٢٨
❊ التَّلْوِينُ	٢٩
❊ التَّمْكِينُ	٢٩
❊ التَّوَاضُعُ	٢٩
❊ التَّوْبَةُ	٢٩
❊ التَّوَجُّهُ	٣٠
❊ التَّوْحِيدُ	٣٠
❊ التَّوْفِيقُ	٣٠
بَابُ الجِيمِ	
❊ الجَذْبُ	٣٠
❊ الجَمْعُ	٣٠
بَابُ الحَاءِ	
❊ الحَالُ	٣١
❊ الحَضْرَةُ	٣١

الموضوع	الصفحة
❊ الحُضُورُ	٣٢
❊ حَضْرَةُ القُدْسِ	٣٢
❊ حَضْرَةُ اللهِ	٣٣
❊ الحُرِّيَّةُ	٣٣
❊ الحُزْنُ	٣٣
❊ الحَسَدُ	٣٥
❊ الحِفْظُ	٣٥
❊ الحَقَائِقُ	٣٥
❊ الحِقْدُ	٣٦
❊ الحَقِيقَةُ	٣٦
❊ الحَلَاوَةُ	٣٧
❊ الحَمْدُ	٣٧
بَابُ الخاءِ	
❊ الخَشْيَةُ	٣٨
❊ الخُلُقُ	٣٨
❊ الخَلْوَةُ	٣٨
❊ الخُمُولُ	٣٨
❊ الخَوْفُ	٣٨
بَابُ الدَّالِ	
❊ دَائِرَةُ الحَقِّ	٣٩

الموضوع	الصفحة
❊ الدُّعَاءُ	٤٠
❊ الدَّلِيلُ	٤٠
❊ الدَّهَشُ	٤٠
بَابُ الذَّالِ	
❊ الذَّاتِيُّ	٤١
بَابُ الرَّاءِ	
❊ الرَّجَاءُ	٤١
❊ الرِّضَا	٤٢
❊ الرِّيَاءُ	٤٢
❊ الرِّيَاضَةُ	٤٢
بَابُ الزَّايِ	
❊ الزَّاهِدُ	٤٣
❊ الزُّهْدُ	٤٣
بَابُ السِّينِ	
❊ السَّالِكُ	٤٤
❊ السِّرُّ	٤٥
❊ السُّكْرُ	٤٥
بَابُ الشِّينِ	
❊ الشَّطْحُ	٤٥

الموضوع	الصفحة
❊ الشُّكْرُ	٤٦
❊ الشَّهْوَةُ	٤٦
❊ الشُّهُودُ	٤٧
❊ الشَّوْقُ	٤٧
بَابُ الصَّادِ	
❊ الصَّبْرُ	٤٨
❊ الصَّحْوُ	٤٨
❊ الصِّدِّيقُ	٤٨
❊ الصُّوفِيُّ	٤٨
بَابُ الطَّاءِ	
❊ الطَّاعَةُ	٤٩
❊ الطَّرِيقَةُ الصُّوفِيَّةُ	٤٩
❊ الطَّمَعُ	٥٠
بَابُ الظَّاءِ	
❊ الظُّلْمَةُ	٥٠
بَابُ العَيْنِ	
❊ العَابِدُ	٥١
❊ العَارِفُ	٥١
❊ العَافِيَةُ	٥٢
❊ العَاقِلُ	٥٢

الموضوع	الصفحة
❊ العِبَادَةُ	٥٣
❊ العُبُودَةُ	٥٣
❊ العُجْبُ	٥٣
❊ العُزْلَةُ	٥٣
❊ العِشْقُ	٥٤
❊ العِصْمَةُ	٥٤
❊ العِفَّةُ	٥٤
❊ العَقْلُ	٥٤
❊ العِيَانُ	٥٤
❊ العُيُوبُ	٥٥
بَابُ الغَيْنِ	
❊ الغَفْلَةُ	٥٥
❊ الغَيْبَةُ	٥٦
بَابُ الفَاءِ	
❊ الفَرْقُ	٥٧
❊ الفَقِيرُ	٥٧
❊ الفِكْرَةُ	٥٧
❊ الفَنَاءُ	٥٨
بَابُ القَافِ	
❊ القَبْضُ	٥٩
❊ القَلْبُ	٦٠
بَابُ الكَافِ	
❊ الكِبْرُ	٦٠
❊ الكَرَامَةُ	٦١
❊ الكَشْفُ	٦٣
بَابُ الميم	
❊ المُجَاهَدَةُ	٦٣
❊ المُجَالَسَةُ	٦٣
❊ المَجْذُوبُ	٦٤
❊ المُحَادَثَةُ	٦٤
❊ المَحَبَّةُ	٦٤
❊ المُرِيدُ	٦٥
❊ المُشَاهَدَةُ	٦٥
❊ المُطَالَعَةُ	٦٦
❊ المَعَارِفُ	٦٦
❊ المَعْرِفَةُ	٦٧
❊ المَعْصِيَةُ	٦٧
❊ المُكْنَةُ	٦٨
❊ المُوَاجَهَةُ	٦٨

الموضوع	الصفحة
بَابُ النُّونِ	
❊ النَّاسِكُ	٦٩
❊ النَّدَمُ	٦٩
❊ النَّظَرُ	٧٠
❊ النَّعِيمُ	٧٠
❊ النَّفْسُ	٧٠
❊ النُّورُ	٧٠
❊ نُورُ اليَقِينِ	٧٠
بَابُ الهَاءِ	
❊ الهَفْوَةُ	٧١
❊ الهِمَّةُ	٧١
❊ الهَوَى	٧١

الموضوع	الصفحة
بَابُ الوَاوِ	
❊ الوَارِدُ	٧٢
❊ الوَارِدَاتُ الإِلَهِيَّةُ	٧٤
❊ الوَجْدُ	٧٤
❊ الوِرْدُ	٧٥
❊ الوَرَعُ	٧٥
❊ الوُصُولُ	٧٦
❊ الوَلِيُّ	٧٦
❊ الوَهْمُ	٧٨
بَابُ اليَاءِ	
❊ اليَقَظَةُ	٧٨
❊ اليَقِينُ	٧٨